وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد خيضر بسكرة

قسم العلوم الانسانية والعلوم الاجتماعية

القطب الجامعي شتمة

شعبة تاريخ

عنوان المذكرة

العلاقات الجزائرية المغربية آفاقها واقعها تطورها و مستقبلها

1994-1963

مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر تخصص تاريخ المعاصر

إعداد الطالبة

كفيسي نجلاء

تحت إشراف الأستاذ الدكتور

علي آجقو

السنة الجامعية 2013/2012

الإهــــــــداء

إلى والدي العزيزين أطال الله في عمرهما

إلى كل إخوتي وأخواتي

إلى كافة الأهل والأقارب

إلى من سيكون سندي في المستقبل

إلى كل زميلاتي وصديقاتي في الحياة اليومية والمهنية

إلى كل من مد لي يد العون من قريب وبعيد

إلى كل أساتذة الدفعة اهدي ثمرة جهدي

كما اهدي إلى ابنة خالتي التي ساندتني في إتمام هذا العمل

شكرا لكم

إلى كل هؤلاء اهدي ثمرة جهدي

نجلاء

شكر وعرفان

الحمد الاول والاخير للعالي القدير الذي اعاننا بالتوفيق منه واحاطنا بنوره وهدايته ومنحنا نور المواصلة والتحدي لاستحقاق ثمرة هذه السنين من الدراسة والعمل الجاد لانجاز هذه الاطروحة التي سنكون بها خير خلف لخير سلفا

كما نتقدم من خلال هذه الصفحة البيضاء إلى من كان لنا خير موجه وخير معين لانجاز هذا البحث الأستاذ الدكتور "علي آجقو"

الذي نشكره شكرا خالصا على حسن توجيهه لنا رغم انشغالاته

ومراجعته لهذا العمل واثرائه بما هو افضل وأصح

كما نتقدم بالشكر ايضا لاعضاء لجنة المناقشة

المحترمة

مقدمـــة

إن تاريخ العلاقات الجزائرية–المغربية يستند إلى خصوصيات ضاربة جذورها في أعماق التاريخ: من أبرز تلك الخصوصيات ذلك الإرث التاريخي المشترك بين الجزائر والمغرب والذي تقــوي وتعــزز بحكم الجوار الجغرافي إلى حد الذي وقع فيه بعض الفترات التاريخية وصارت مكونات المنطقة المغاربية بصفة عامة تشكل سياسة منسجمة لم يكن آنذاك للحدود أي معنى.

والمتتبع لمسيرة التاريخ لا جدال فيه سقوط الجزائر في يد الاستعمار الفرنسي سنة 1830 أدخــل هذه الأخيرة في دوامة الاحتلال أو ما يعرف باستعمار ومما لا شك فيه أرادت فرنسا الاحتفاظ بـــالجزائر الأمر الذي دعى منها إعطاء الاستقلال لتونس والمغرب سنة 1956 لتتفرع لخنـــق الثـــورة الجزائريـــة ومحاصرة لكن لا نستطيع تفوت المساعدات المغربية للجزائر للاستعانة استقلالها رغبة الاحزاب الثلاث لتحقق اتحاد مغربي بمؤتمر طنجة في افريل 1958م.

ولكن بعد استقلال الجزائر كان من المفروض أن تتحقق طموحات وآمال الشعوب المغاربية لتعيش تحت خيمة فسيحة الرجاء بدون حدود ولا حواجز تعيق التواصل بين أبناء الوطن المغاربي الواحد إلى أنه مع كامل الأسف تسبب الملك المغربي في القضاء على الطموحات لشعوب وآمالها عندما دخل في حرب خاسرة مع الجزائر 1963م سميت "بحرب الرمال" راح ضحيتها أشقاء من الجزائـــر والمغـــرب لتليهـــا بمادرات التسوية الفعالة من أجل انهاء الصراع وبعدها اتفاقية الحدود على أساس دولي بني علـــى أهـــم البنود المرسخة لتتوال فتراتها إلى حدث 1994 حين أتهمت الجزائر بالتفجيرات مراكش وغلق الحـــدود الجزائرية المغربية التي سارعت إلى إضفاء المشاكل السياسية وخلق صراع جديد يعـــرف بالصـــحراء الغربية.

بواعث اختيار موضوع البحث:

إن الباعث الأول والأساسي الذي دعاني إلى دراسة هذا الموضوع بصفة خاصـــة فـــي العلاقـــات الدولية بصفة عامة يرجع إلى عدة أسباب تجعل الباحث في التاريخ يلجأ لها.

1– حداثة الموضوع والفصل في الادعاءات القائلة من طرح الباحثين المغاربة القائلة بـــأن المغـــرب مسلوبة الحقوق من طرف الجزائر وخاصة موضوع الحدود.

2- الموضوع لم يحظ بدراسة شاملة وأن وجدت فهي مقتصرة على دراسة الفترة المتعلقــة بـــالثورة وترك المجال مفتوحا للمغاربة الذين عالجوا الموضوع بتحيز.

3- تضارب آراء الباحثين وعدم وجود الردود الكافية من طـــرف الكتـــاب والبـــاحثين الجزائـــريين والتعامل مع الموضوع بقلة شديدة.

4- مازال كثير من الغموض يكتنف بعض القضايا المهمة كحادثـــة اختطـــاف الطـــائرة الجزائريـــة وموضوع الصحراء الغربية الذي يعد إلى حد الساعة نقطة دراسة ساخنة والاتهامات الموجهة للجزائـــر ولذلك ادعاءات المغربية والخارجية برغبة الجزائر بضم الصحراء الغربية لها.

إشكالية البحث وأهدافه:

إن إشكالية هذه الأطروحة تمثلها مجموعة من التساؤلات تثير الغموض أو غير متفق عليها والمتمثلة في:

- ما هي محددات العلاقة بين الجزائر والمغرب على ضوء المتغيرات الدولية والإقليمية مـــا بـــين 1963-1994م؟ ومن خلال بحثنا هذا حاولنا طرح بعض التساؤلات.

- هل مشروع بناء اتحاد المغرب العربي تحطم فعلا في مؤتمر طنجة؟
- لماذا جاءت مطالب المغرب الحدودية في الوقت الذي كانت فيه المفاوضات مع فرنسا؟
- ماهي أسباب حرب الرمال؟ وأهم لقاءات التسوية.
- ما هو مصير الصحراء الغربية على المدى القريب والبعيد .

- **المنهج المتبع:**

إن طبيعة الموضوع الذي يتناول العلاقات الجزائرية المغربية التي اتسمت تارة بالفتورة وتـــارة بـــالتوتر وعلى هذا الأساس يفرض علينا هذا الموضوع إتباع المنهج التحليلي لتحليل الوقائع ومناقشتها.

- **صعوبات البحث**

إن من أهم الصعوبات التي تعترض الباحثين هي: قلة المراجع و صعوبة جمع المادة البحـــث بحيـــث أن الحصول عليها لم يكن سهل خاصة فترة 1994 غلق الحدود وقلة الكتاب الجزائريين الكاتبين فـــي هـــذه الفترة وإن وجدت فإنها ينقص عليها طابع الموضوعية (من طرف المغاربة) .

المصادر والمراجع:

اعتمد في هذا البحث على مجموعة من المصادر والمراجع محاولة تصـــفحها وقـــراءة الحقـــائق التاريخية التي تحتويها ملتزمين الحياد المطلوب فقد أعتمد أيضا على المجلات، أيضا مـــذكرات القـــادة السياسيين بالإضافة إلى الوثائق بالإضافة إلى المذكرات الشخصية منها، مذكرات شاذلي بن جديد نشرت سنة 2011 أما الدراسات العلمية السابقة فهي موجدة لكن تتحدث عن العلاقة الجزائرية المغربيـــة أثنـــاء الثورة التحريرية مثل: مقلاتي عبد الله"العلاقات الجزائرية المغاربية إبان الثـــورة التحريريـــة" 1954-1962 ومذكرة غيلاني السبتي:"علاقة جبهة التحرير الوطني الجزائرية بالمملكة المغربية أثناء التحريرية الجزائرية 1954-1962"

- **محتويات البحث:**

يحتوي بحثنا هذا على فصلين تسبقهم مقدمة وفصل تمهيدي وصولا إلى استنتاج ثم فهرس.

أما الفصل التمهيدي: فقد تناولت فيه العلاقة الجزائرية المغربية إبان الثورة والمساعدات المقدمة إضـــافة إلى أهم الأحداث الواقعة.

أما الفصل الأول: النزاع الحدودي الجزائري المغربي.

متطرقة إلى مبدأ الحق من طرف المغربي و مبدأ الحق من الجانب الجزائري، بعـــدها حـــرب الرمـــال 1963 بين الاخواة أعداء وبعدها مبادرات التسوية.

أما الفصل الثاني: يحتوي على اتفاقية الحدود بين البلدين وغلق الحدود وما افترت عليه المغـــرب مـــن إتهامات ضد الجزائريين وطردهم وفرض التاشيرة ضدهم والى موضوع الصحراء الغربية التي لا تزال نقطة ساخنة إلى يومنا هذا بعدها دور المجتمع الدولي ومحاولة فض النزاع.

أما بالنسبة للاستنتاج: فقد تناولت أهم النتائج التي توصلنا إليها من خلال تتبع تاريخ الجزائر والمغـــرب الحديث والمعاصر و العلاقة بينهما وقد ظلت هذه العلاقات تتسم بالتضامن من تارة والخلاف والصـــرع تارة أخرى ففي كل الأحوال فإن الاستعمار الفرنسي هو المغذى لهذه الخلافات.

وفي الختام أقر بأن الفصل يرجع بالدرجة الأولى للأستاذ المشرف الدكتور **آجقو علي** الذي أولى اهتماما كبيرا لهذا العمل.

الفصل التمهيدي

الفصل التمهيدي:

الجزائر والمغرب الأقصى دولتان ، لا حواجز طبيعية تفصل بينهما حيث كانا يخضعان لحكم دولة واحدة وهي دولة الموحدين 1146-1296.[1]

ولعدة أسباب انقسمت دولة الموحدين إلى ثلاث دويلات وهي:

1- الدولة الحفصية، في تونس (المغرب الأدنى) وشرق المغرب الأوسط ، ومركزها مدينة تونس 1226-1347م.

2- الدولة العبدوادية أو الزيانية 1235-1554م: في وسط وغرب المغرب الأوسط مركزها مدينة ، تلمسان.

3- الدولة المرينية في المغرب الأقصى ، 1248 وكان مركزها فاس وكانت هذه الدويلات الثلاث تريد أن تسيطر وتبسط نفوذها على كامل المناطق المغربية. وتمكنت بالفعل الدولة المرينية التي سعت من 1258-1358م إلى توحيد المغرب بالقضاء على الدولتين الحفصية والزيانية لكنها سرعان ما تراجعت قوتها نتيجة لتمرد الأمراء على السلطة المركزية.[2]

---

[1] بوحوش عمار: التاريخ السياسي للجزائر من البداية والى غاية 1962، ط1، دار الغرب إسلامي بيروت 1997، ص ص، 40، 41.

[2] غيلاني السبتي:علاقة جبهة التحرير الوطني الجزائرية بالمملكة المغربية أثناء ثورة تحريرية الجزائرية 1954-1962،رسالة دكتورا ،قسم التاريخ -جامعة باتنة،ص1

تطرقت في ذكر هذه التفاصيل لتعريف الباحث أو القارئ و إعطاء نظرة بسيطة على أرضية بين الدولتين (الجزائر والمغرب).

لقد كان المغرب الأقصى من دول المغرب العربي التي وصلها صدى ثورة أول نوفمبر الجزائرية التي اندلعت عام 1954م، لعدة اعتبارات أولهما قرب المسافة بينها وبين الجزائر، إلى جانب التاريخ المشترك من لغة ودين وكذلك العادات والتقاليد الواحدة التي تجمع بين الشعبين الشقيقين وبالتالي أثر اندلاع الثورة التحريرية في عمق المجتمع المغربي الذي راح حكومة وشعب يتضامن معها ومع الشعب الجزائري وقد تجلى ذلك المطالب في مطالبة السيد أحمد بلافريج بوضع حد المجازر المرتكبة ضد الشعب الجزائري، كما كان للطلاب والشعب دورا في رفضا للقرار التي طبعته فرنسا بقولها: أن الجزائر جزأ لا يتجزأ من فرنسا.[1]

في هذه الإطار كانت سنة 1955 ميلاد جيش التحرير المغربي الذي ارتبط ارتباطا وثيقا بجيش التحرير الوطني الذي استفاد منه الحصول على الأسلحة التي مكنته من من فتح الجبهة الغربية.[2]

حيث أن ثورة 1 نوفمبر 1954 هزت استقرار النظام الاستعماري في المنطقة كلها بشكل جعلته يفقد توازنه.

وفي هذا السياق يقول المجاهد الطيب الثعالبي: " أن جبهة التحرير الوطني كانت قد نسقت العمل مع المقاومة المغربية لفتح جبهة دفاع مشتركة بين ثوار صالح بن يوسف وجيش تحرير والمقاومة المغاربية لتصدي للعدو المشتركة".[3]

---

(1) مريم صغير: مواقف الدول العربية من القضية الجزائرية 1954-1962، دار الحكمة، الجزائر، 2010، ص 155.

(2) معمر العايب: مؤتمر طنجة المغاربي، دراسة تحليلية تقييمية، دار الحكمة، الجزائر، 2012، ص ص 113، 114.

(3) مجلة أول نوفمبر، المركز الوطني للدراسات والابحاث في الحركة الوطنية ، عدد 93-94، ص 90.ومايليها

وسوف نتطرق وأعرض كيفية تضامن واشتراك المقاومتين الجزائرية والمغربية تنفيذا الهدف ألا وهو إخراج الاستعمار الفرنسي من كافة الأقطار المغربية.

اتصل الوفد الخارجي لقيادة الثورة الجزائرية في مصر أواخر سنة 1954 بقيادة حركة المغربية بواسطة المجاهد الحسين الكاردي في مهمة لربط الاتصال لمسؤولي المقاومة وتنسيق بين مقاومتين البلدين وتوصل الطرفان بعد أسبوع إلى عقد لقاء بين القيادتين وجرى اللقاء بتطوان المغربية التي حل بها محمد بوضياف بعد لقاء جمعة مع بن بلة في جنيف السويسرية. اجتمع بوضياف بالمغاربة وهم سعيد لعيلان، وحسن صفى الدين الاعرج ، والحسن برادة وعبد الرحمان ، عبد الله الصنهاجي وكان موضوع الاجتماع مناقشة المخطط الذي تطمح له القيادة الجزائرية من أجل تحرير المغرب العربي. وفي هذا المجال اهتم المغاربة في مشاركة الجزائريين من أجل الاستقلال وذلك في مجال التسليح.[1]

ولقد استطاعت جبهة التحرير كسب هذا التأييد والدعم بعد مؤتمر الصومام*. الذي رسم إستراتيجية للعمل على مستوى الشمال الإفريقي.[2]

لقد كان موقف المغرب الأقصى من عملية القرصنة التي تعرض لها قادة الثورة في الخارج مساس بسيادتها وكرامة شعبها واستدعت على الفور سفيرها بالعاصمة الفرنسية باريس وهددت رسميا برفع القضية.[3] إلى محكمة العدل لاهاي في حالة عدم إذعان فرنسا لذلك.[4]

---

[1] عمار بن سلطان، الدعم العربي للثورة الجزائرية: منشورات المركز الوطني للدراسات والابحاث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر رئيس ، ص 90ومايليها.

[2] مؤتمر صومام: انعقد 20 أوت 1956 بقرية ايفري ازلاقن بغابة "اكفادو" في سنوف الشرقية لجبال جرجرة المشرفة على الضفة الغربية لوادي الصومام. من نتائجه: تقسيم الولايات، خلق جيش نظامي.

[3] عمار بن سلطان، المرجع نفسه، ص 88 وما يليها.

[4] مريم صغير: المرجع نفسه، ص ص 159، 160.

أما بالنسبة للسلاح فكانت الجزائر تشكو من قلته الذي كانت تأتي بشق الأنفس عبر الحدود الشرقية التونسية والليبية على حد سواء ومن طرق والوسائل التي كانت تهرب بها الأسلحة عبر التراب المغربي استعمال صناديق الخضر والفواكه بعد تفريغها من الداخل وملئها بالذخيرة.(1)

ولقد كان أيضا لبن بلة جهودا كبيرة للحصول على الأسلحة و الذخيرة ولذلك حصـــل اتفــاق فــي القاهرة من اجل حصول الجزائر على حصة الثلثين أما المغرب الثلث أنزلت من طــرف ســفينة "دينــا" وباخرة السلام ويخت الحظ السعيد...الخ.

لكن كافة التموين فكانت من تبرعات المواطنين وشراء من الأسبان والمصريين ومن قتل الجنــود الفرنسيين.

وهذا الضروب النادر من التضامن تؤكد على حميمية وأخوية العلاقة التي جمعت بين طرفيين.(2)

يعترف محمد يزيد في تقريره المرفوع إلى لجنة التنسيق والتنفيذ في 20 أوت 1957 بــأن الوفــد الجزائري قد تلقى مساعدة وتضامن أخويا من وفد الاستقلال المغربي سمحت له بقيام بمهماته الشاقة منذ سنة 1955.(3)

رغم لكل الجهود التي كانت المغرب بذلها لمساعدة الجزائر للخروج من محنتهــا إلا أن العلاقــات الجزائرية المغربية التي كانت يسودها التفاهم تارة والتوتر تارة أخرى من جراء محاولة إجراء المغــرب احتلال مدينة معسكر وتلمسان ووهران لكن جيوشه كانت تسحق كل مــرة علــى يــد القــوات الدولــة الجزائرية.

---

(1) عمار بن سلطان، المرجع نفسه، ص 90.

(2) مقلاتي عبد القادر: العلاقات الجزائرية المغربية في ظل الاستقلالية القطرية،دار القصبة،الجزائر،2011، ص ص 58، 59.

(3) الغالي غربي: فرنسا والثورة الجزائرية 54-58 دار غرناطة للنشر، الجزائر، ص ص 29، 478.

وفي محاولة للبحث حول هذه النقطة يتبادر إلى ذهني عدة أسئلة من بينها:

ماهي ظروف اختطاف طائرة القادة الجزائريين (وفد جبهة التحرير الوطني الذي كان في المغرب في ضيافة الملك محمد الخامس)؟

وقبل التطرق إلى هذا اللغز الذي يظل ثغرة لكل باحث ما هو الدعم الذي قدمه السلطان المغربي للقضية الجزائرية معرجة بعد ذلك إلى مؤتمر طنجا وموقفه ودعمه للثورة الجزائرية؟.

في زيارته (محمد الخامس) إلى تونس أراد أن يعطي بعدا مغاربيا أساسه التفاهم والتضامن بين دول المغرب مع في ظل الوحدة وأنه لن يتخلى عن القضية الجزائرية بعد استقلال المغرب.[1]

شهادة بعض المجاهدين الجزائريين حول مواقف الملك والوفاء بتعهداته اتجاه الثورة وتلبيته للمطالب المادية والمعنوية والدبلوماسية الجزائرية.

استقبل الملك محمد الخامس بالقصر الملكي الوفد الجزائري المتكون من بوصوف وآخرون...وأكد لهما أن المغرب كله حاكما ومحكوما مشارك لكم في جهودكم، وتوعد بتقديم يد المساعدة و دفع ثمن لشراء الأسلحة.[2]

رغم هذه الظروف الملائمة بين الشعبين إلا أن حادثة اختطاف الطائرة سببت توتر بين الجهتين.

أثناء تواجد الوفد الجزائري بالرباط وقبل سفره إلى تونس قام بزيارة مقر جريدة "العلم" كانت هذه الجريدة منبرا يعني بمسار جبهة التحرير الوطني.

---

[1] عبد الله المقلاتي: العلاقات الجزائرية المغربية، المرجع نفسه، ص 186.

[2] عمر بن سلطان، الدعم العربي للثورة الجزائرية ، المرجع نفسه، ص 111.

وكل الوفد حضر نفسه للسفر على متن طائرة المغربية "DC13" التي خصصتها الحكومة المغربية للسفر إلى تونس في يوم 22 أكتوبر 1956 وأثناء اقتراب الطائرة من الأجـواء الجزائريـة تعرضـت الطائرة لطائرة فرنسية أجبرتها على الهبوط في مطار الدار البيضاء.[1]

إلا أن هذه العلمية كانت لها تأثير على علاقة القادة بالمملكة المغربية لأن جل الأسئلة كانت حـول منطلق أن عملاء في القصر الملكي أرادوا التخلص من القادة الجزائريين.

لقد مثل هذا المؤتمر طنجة في افريل 1958 حدثا مهما في تاريخ الثورة الجزائرية ومحطة حاسمة في مشروع وحدة المغرب العربي وقد أقرت خلاله الأحزاب المغاربية الرئيسية خطة مشتركة لتضـامن مع الجزائر ولبناء وحدة مغاربية فما الذي تغير وجعل الأحزاب المغاربية تفكر في ربط مصـيرها فـي موقف موحد؟.[2]

أولا. ظروف انعقاد المؤتمر:

يحس المغاربة في مواجهة الأخطار الكبرى بوحدة المصير وتضامن ، المشترك وهذا الحكم صدقته الأحداث ومواقف في العصر الحـديث إذ تسـاندت الحركـات الوطنيـة وتضـامنت لمواجهـة القـوة الاستعمارية.[3]

وهبت للإعلان تكاتفها خلال مرحلة المقاومة المسلحة وقد ظلت الشعوب تتوق إلى تجربة الكفـاح المشترك التي خضت عامي 1955-1956 وأجهضهما المستعمر بمنح تونس والمغرب استقلالهما لم يكن

---

[1] يحي بوعزيز: ثورات الجزائر في القرنين التاسع عشر والعشرين، ج3 من وثائق جبهة التحرير الـوطني الجزائريـة 1954-1962، قسم 2، دار الغرب، وهران، الجزائر 2004، ص95.

[2] عبد الله مقلاتي: العلاقات الجزائية المغاربية.. في ظل الاستقلالية القطرية،دار القصبة،الجزائر ، ج2، ص ص71،70

[3] جريدة المجاهد، بلاغ من جبهة التحري، العدد 8 المؤرخ في 15 فيفري 1958، ص4.

تفرد الاستعمار الفرنسي بالجزائر يعني حياد، تونس والمغرب إزاء مشكلة الجزائرية قد أثارت حـــرب الجزائر وتضامن مغاربيا فريدا منوعه.

لقد فسر مؤتمر طنجة على انه محاولة ، احتواء مغربية وتونسية للثورة الجزائرية.

ضروف إنعقاد المؤتمر:

- الهمجية الفرنسية الشرسة على الجزائر وإفلاس السياسة الفرنسية في علاج مشاكلها.[1]
- تهيأ الرأي العام العالمي لدعم الثورة عسكريا والقضية الجزائرية دبلوماسيا.[2]
- أحداث ساقية سيدي يوسف التونسية.
- التعاون الفرنسي الاسباني لضرب الحركة الوطنية المغربية.[3]

لقد كانت افتتاحية جلسات المؤتمر علنية بقصر المارشال بمدينة طنجة علـــى الســـاعة الخامســـة والنصف مساء، تحت رئاسة زعيم الحزب الاستقلال المغربي السيد: علال الفاسي، حيث أعطيت كلمات الافتتاح لممثلي الوفد تونس مثلها حزب الدستور التونسي: الباهي، لـــدغم، الطيـــب مهـــري، عبـــد الله فرحات...وآخرون.

---

[1]أحمد مالكي، اشكالية وحدة المغرب العربي، مؤتمر طنجة تحليلا ونقدا، دراسات عليا، كلية الحقوق، جامعـــة الربـــاط، 1989.

[2] مريم الصغير، مواقف الدول العربية من القضية الجزائرية، المرجع نفسه، ص165.

[3] الأستاذ معمر العايب، مؤتمر طنجة المغاربي، دراسة تحليلية تقييمية، المرجع نفسه، ص ص 161، 162.

أما المغرب: علال الفاسي والمهدي بن بركة وعبد الرحيم بوعبيد وأحمد بن فريج.

أما جبهة التحرير الوطني: عبد الحميد بوصوف، عبد الحميد مهري، فرحات عباس، أحمد فرنسيس، بونجل ومولود قايد.

وبعد ثلاثة أيام من الحوار والمناقشة خرج المؤتمرون في اليوم الرابع بجملة من بتوصيات لعل أهمها:

1- تصفية التواجد الاستعماري الفرنسي في منطقة المغرب وفي موريطانيا.

2- قرار توحيد منطقة المغرب العربي.

3- حرب التحرير الجزائري تكون تطوراتها وانعكاساتها القريبة والبعيدة على المغرب وإفريقيا والعالم.

إلا أن فرنسا وبعد شعورها بالدعم المغاربي اللامحدود لجئت كعادتها إلى أسلوب التهديد والإغراء وبعثت برسالتين إلى كل من الحكومة التونسية والمغربية طالبة منهما دفع التعاون والتطرق إلى الموضوع تصفية الاستعمار خاصة ما يتعلق بالقواعد العسكرية الموجودة على أراضيها. والتي كانت أيضا أحد النقاط الرئيسية داخل المؤتمر وبعد انتهاء المؤتمر ظهر خلاف حول الحكومة المؤقتة إلا أن ذلك لم يؤثر على مسار العلاقات المغاربية وبقى التواصل بين الشعبين واستمر الدعم.[1]

---

[1] د. مريم الصغير: مواقف الدول العربية من القضية الجزائرية، المرجع نفسه، ص 166 و ما يليها.

الفصل الأول:

نشوء النزاع الحدودي الجزائري المغربي

المبحث الأول: نشوء النزاع

1. مبدأ الحق الحدود من الجانب المغربي.
2. مبدأ الحق الحدود من الجانب الجزائري.
3. حـــرب الرمـــــــــال 1963.
4. مبـــادرات التــــســـــوية.

أولا. مبدأ الحق التاريخي "للتصور المغربي":

أطروحة الحق التاريخي المرتبطة بموقف المغرب من قضية حدود متصلة بصورة وثيقة بالأفكار السياسية التي نادى بها "علال الفاسي" زعيم حزب الاستقلال المغربي وعبر عنها في الكتاب الأبيض الدى أصدره الحزبه في نوفمبر 1955 وهو الكتاب الذي يتضمن خريطة المغرب الكبير كما حددها، يضم في أجزائه بلاد شنقيط موريطانيا حاليا، بشار وتندوف (التابعة للسيادة الجزائرية) وجزء من مالي والسنغال، سبتة ومليلة (الخاضعات للسيادة الاسبانية) وكذا إقليم الساقية الحمراء وادي الذهب.[1]

يرى المغرب أن هذه المناطق التي طرحها علال الفاسي هي تاريخيا امتدادا للسيادة المغربية وبالتالي تمسك بمبدأ الحق التاريخي وعارض مبدأ قداسة الحدود الموروثة عن الاستعمار وتجسد هذا أثناء توقيع المغرب على ميثاق الوحدة الإفريقية، حيث تقدمت بعتثها في 19 سبتمبر 1963 بتحفظ يشير إلى الانضمام لمنظمة الوحدة الإفريقية لا يمكن أن يفسر بحال من الأحوال كاعتراف صريح أو ضمني بالوضع القائم المرفوض من طرف المغرب، ولا باعتباره تخليا من طرفنا على متابعة وتحقيق حقوقنا بوسائل شرعية بحوزتنا.[2]

إن مفهوم الحق التاريخي التي تدافع عنه المغرب قائم على تصور إسلامي للحدود بمعنى أنه مبني على قاعدة البيعة فالحدود المغربية يجب أن تخطط على أساس وجود المجموعات البشرية التي تدين بالولاء للسلطان المغربي [3]وبالتالي فان كل المناطق التي تضمنتها خريطة المغرب الكبير بما فيها الأراضي الجزائرية، وهي أراضي مغربية أي أنَّ السلطة الحقيقية للملك تمتد من بلاد المخزن إلى القبائل

---

[1] إسماعيل معراف غالية، الأمم المتحدة والنزاعات الإقليمية، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية. 1995، ص44.

[2] عمر سعد الله، القانون الدولي للحدود-الجزء الأول- الجزائر ديوان المطبوعات الجامعية 2003، ص96.

[3] محمد رضوان-منازعات الحدود في العالم العربي- مقاربة سوسيو التاريخية والقانونية- الجزائر- إفريقيا الشرق 1999، ص86.

التي تشكل بلاد السبأ والمعرفة على أنها أراضي مغربية بحكم اللواء ولهذا فان المناطق الصحراوية التي يقطنها أغلبية من القبائل المهاجرة تنتمي إلى الفئة الثانية و هي مغربية بحكم التاريخ واللواء للسلطان المغربي.

بهذا المنطق فان النفوذ التاريخي الذي كان للسلطة المغربية في أقصى جنوب البلاد يستمد شرعيته من بعض الروابط الدينية التي كانت تجمع بين حكام المغاربة، وسكان المناطق الجنوبية بما فيها موريتانيا–ادرار–الساورة–القنادسة–تندوف أو ما يسمى بالمغرب الغابر.[1]

هذا التأسيس للتصور المغربي المرتبط بالحقوق التاريخية والمدعى بقاعدة البيعة والولاء هو الذي شكل أساس الاحتجاج المغربي في نزاعه الحدودي مع الجزائر.

غير أن مؤيدي الحق التاريخي موقفهم ببعض الأدلة القانونية بتأكيد حقهم التاريخي على أنه أكثر توافق خاصة وأنه يفتقد بعمق قانوني وتركيزهم على البيعة والولاء لتأكيد حجتهم للمطالبة بالأقاليم المغربية تبقى ضعيفة أمام أحكام قانون الدولي لإثبات تباعية هذه والأقاليم إلى السيادة المغربية لهذا توجه الاهتمام المغربي لتحليل مجموعة من الوثائق والمعاهدات لإبراز ما يشير للحدود ما يعرف (بالحق التاريخي) ولدعم مزاعمهم وقد ركزوا على نص البروتوكول الذي أبرمته المملكة المغربية مع الحكومة الجزائرية المؤقتة في 6 جويلية 1961. أهم الوثائق التي تركز عليها هذه المطالب المغرب التاريخية.[2]

لقد نص الاتفاق السري الذي وقع من طرف الحسن الثاني وفرحات عباس على ما يلي.

تؤكد حكومة المغرب مساندتها غير المشروطة للشعب الجزائري في كفاحه من أجل الاستقلال ووحدته الوطنية.

---

[1] محمد رضوان، المرجع نفسه، ص96.

[2] نفس المرجع، ص44.

تعترف من جهتها الحكومة المؤقتة الجزائرية بأن المشكل الحدودي الناشئ عن تخطيط الحدود المرفوضة تعسفا فيما بين القطرين سيجد له حلاً بين حكومة المملكة المغربية وحكومة الجزائر المستقلة.[1]

إن الطرف المغربي قد أخذ الاتفاق على أنه إقرار جزائري أن للمغرب حقوق سيادية على جزء من أراضي الجنوب الجزائري ولهذا يجب الالتزام الحكومة الجزائرية المؤقتة بنص الاتفاق والوفاء بالعهد الذي أعطاه الجانب الجزائري.

في الزيارة التي قام بها الملك المغربي الحسن الثاني إلى الجزائر 1963 أعاد طرح قضية الحدود وتذكير الرئيس الجزائري بالوعد المبرم مع الحكومة المؤقتة فكان ردّ الرئيس بتأجيل القضية إلى أن يصبح للجزائر دستور تتعامل به مع هذه القضية إلاّ أن الرد الجزائري الرسمي على هذه الإشكالية كان قد حل بإمضائها على ميثاق منظمة الوحدة الإفريقية بأديس أبابا في ماي 1963 وذلك على مبدأ قداسة الحدود الموروثة عن الاستعمار ليتضح بذلك الموقف الرسمي الجزائري من قضية الحدود مع المغرب بتصريح الرئيس بن بلة الجزائر غير قابلة للتجزئة.[2]

---

[1] علي الشامي، الصحراء الغربية عقدة التجزئة في المغرب العربي- بيروت، دار الحكمة للنشر والتوزيع 1980، ص221.

[2] غيلاني السبتي، المرجع نفسه، ص120.

ثانيا. مبدأ الحق التاريخي "التصور الجزائري

يعود أصل هذا المبدأ إلى القانون الروماني فيما يخص ملكية العقارات بمعنى "كل ما تملكه استمر في امتلاكه"، إن التصور الجزائري للحدود الموروثة عن الاستعمار من المبادئ التي تمسكت بها الجزائر وأيضا تفاعلها بقوة قبل تأسيس منظمة الوحدة الإفريقية التي كانت مبدأ من أحد المبادئ المؤسسة عليها [1]،والذي تم تأكيده رسميا في أول مؤتمر لرؤساء الدول والحكومات لمنظمة الوحدة الإفريقية الذي عقد بالقاهرة سنة 1964 حيث أسبغ عليه طابعا قانونيا ملزما في الوثيقة الصادرة "إنَّ مشاكل الحدود هي عامل خطير ودائم للخلافات وتشكل حدود الدول الإفريقية يوم استقلالها حقيقة ملموسة تذكر بضرورة الحل بوسائل سلمية وتلتزم كل الدول الأعضاء باحترام الحدود الموجودة عند حصولها على الاستقلال.[2]

إن دفاع الجزائر عن الإرث الاستعماري وحدها أثناء الاستقلال بالدرجة الأولى مرتبطة بالدفاع عن الدولة الجزائرية وحدها. حيث أن إعلان الحكومة الجزائرية 1962 تضمن إن حدود الدول الجديدة ينبغي أن تظل قائمة حسب ما خططته القوى الاستعمارية وهذا ما أكده الرئيس بن بلة في بشار في أكتوبر 1963 حيث قال "أن حدود الجزائر هي الحدود التي تركها الاستعمار".[3]

إن هذا المبدأ هو الذي عملت عليه الجزائر على تكريسه وترسيخه في إطار منظمة الوحدة الإفريقية و السند الرئيسي لاحتجاجها أما المطالب المغربية. اتجاه أرضيها تندوف –بشار واستناد إلى حقها التاريخي.

---

[1] محمد رضوان، المرجع نفسه، ص 95.

[2] عمرو سعد الله، المرجع نفسه، ص97.

[3] محمد رضوان، المرجع نفسه، ص 89.

لقد اعتبر المسؤولون الجزائريون أن بروتوكول 1961 لا يكتسي أية قيمة قانونية إلزامية مدام الأمر لا يتعلق بوثيقة دبلوماسية ولا باتفاق دولي، ولا يعدو اي يكون سوى بلاغ (بالعكس) يعكس اقتراحا جانبي لا يتوفر احدهما على صلاحيات التي تخول إلى مراجعة حدود البلاد.[1]

بتغيير الأوضاع السياسية في الجزائرية بانسحاب أعضاء الحكومة المؤقتة بعد أزمة 1962 اعتبرت حكومة بن بلة نفسها غير ملزمة باحترام التزامات هذه الأخيرة.

وأعلنت عن تبينها لمبدأ حقها الحدودي الموروثة عن الاستعمار وخاصة وانها تتمسك بروتوكول 1961.

إن لكل طرف وجهة نظيره سواء جزائري أو مغربي فكل دولة دافعت عن حقها التاريخي في الحدود الموروثة بتقديم أدلة وبراهين من أجل إثبات شرعية حدودها و لكن هل هذه المبررات لقت نتيجة فعلية أم أنها زادت في حدة تأزم الوضع.

والحقيقة أن النزاع تطور إلى مواجهة مسلحة تكبد فيها الطرفان خسائر كبيرة وكما نعرف الوضع التي كانت فيه الجزائر وهي خارجة متن استعمار دام فترة طويلة وعدم احترام حدود الجار وهذا من لم يحترمه الطرف المغربي وهو الأمر الذي سوف نتطرق إليه في خطوات البحث الآتية.

---

[1] محمد رضوان، المرجع نفسه، ص 178.

ثالثا. حرب الرمال:

لقد تعرفنا في المطلبين الأولين على طبيعة التصور الذي يدافع عنه كلا الطرفين المغربي والجزائري وبالتالي مرجعية كل طرف في إضفاء الشرعية على موقفة وتبرير إدعائه.

إن التضارب الحاد بين هاذين الموقفين الحاملين لتصورين مختلفين يعبر بالأساس عن مشروعين متضاربين مشروع مغربي يبحث عن تحقيق لاستقلال التام باسترجاع حدوده التاريخية لبناء المغرب الكبير ومشروع جزائري يفتخر بانجاز الثورة ويهدف إلى إعادة بناء الدولة الجزائرية مع عدم التنازل عن أي جزء من الأجزاء الموروثة.

سنواصل في هذا الجزء من البحث تبني المنهج الوصفي التحليلي من خلال تقديم المعلومات وتحليلها في شكل تسلسلي لمحاولة طرح القضية والإجابة على عدة من الأسئلة لهذا سوف نستعرض أهم مواجهة عسكرية بين دولتين شقيقتين.

عرفت قضية الحدود بين الجزائر والمغرب مد وجزر وصل إلى حد الاشتباك المسلح منذ سنة 1962 واختلف الجانبان حول منطقة "تندوف" التي كانت تحت يد الجزائر أثناء الاستقلال وادعت المغرب أنها جزء من أراضيها اقتطعتها فرنسا وألحقتها بالأراضي الجزائرية نظرا لان وضع الحماية الفرنسية على المغرب كان مؤقتا.

بينما كانت الجزائر في ثورته التحريرية ضد الاستعمار الفرنسي خاصة أن ميثاق منظمة الوحدة الإفريقية ، اقر بشكل واضح بقاء أوضاع الحدود بين الدول الإفريقية على ما كانت عليه أثناء الاستعمار الفرنسي وذلك من اجل سد الباب إمام أي منازعات تحدث مستقبلا. [1]

---

[1] عبد القادر الرزيق المخادمي، نزاعات الحدود العربية، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة ص ص، 118، 119.

وكان المغرب قد ادعى وفي وقت سابق أن فرنسا عرضت عليه أثناء سنوات الثورة الجزائرية تسوية مشاكل الحدود بين المغرب والجزائر الا إن الملك محمد الخامس رفض التحدث في هذا الموضوع حتى تستقل الجزائر.

وكانت منطقة "تندوف" قطب الرحى بين البلدين وأهميتها تكمن بعد أن تأكد وجود خام الحديد مما فتح الشهية و الإلحاح المغرب للمطالبة به.(1)

عرفت مرحلة الاشتباكات ثلاث مناطق: تندوف، بشار في الجزائر وعين فجيحح بالمغرب وهذه التي أطلق عليها حرب الرمال. عرفت عدة اشتباكات انجر عنها 130 قتيلا ليتطور النزاع وهذا بتقدم قوات مغربية نحو جنوب "تاجونيت" ودخلت الإقليم الجزائري لتحل في الفاتح أكتوبر حاسي البيضاء وتتجوب الواقعتان على بعد 500 كلم شمال شرق تندوف.(2).

وقابلة ذلك محاصرة جزائرية لمنطقة فجيج لتتسع المعارك وتشمل منطقة حاسي البيضاء وتندوف وفجيج من جهة ثانية.(3)

كانت مصادر جزائرية قد رصدت تحرك قوات طلائع استكشافية مغربية وصلت إلى منطقة "حاس بيضا" في سبتمبر 1963 التي أخذت تتزايد تتوغل خلف الحدود الجزائرية حتى وصلت إلى مسافة خمسين كيلومتر وفي هذا الأثناء عقد اجتماع في أكتوبر من الجانبين الجزائري برئاسة عبد العزيز بوتفليقة ووزير الخارجية آنذاك والمغربي برئاسة أحمد رضا جديرة وذلك في مدينة وجدة واتفق الجانبان على ترك الموضوع ولبحثه في اجتماع بين الرئيس بن بلة والملك الحسن الثاني.

---

(1) عبد القادر الرزيق المخادمي، المرجع نفسه، ص ص، 120، 121.

(2) مراد دعسوقي، البعد العسكري للنزاعات العربية، مجلة السياسة الدولية، عدد 111 جانفي 1993.

(3) مراد دعسوقي، المرجع نفسه، ص 196.

رغم ذلك تجدد القتال في الأسبوع الثاني من شهر أكتوبر في بلـدة "يونـو" و "حـاس البيضـاء" و"تنجوب" و"حاس بغير" الامر الذي اعتبر معه الملك الحسن الثاني في إعلان له يوم العاشر من أكتـوبر سنة 1963 بأن عمليتي حاس بيضا وتنجوب هما اعتدا من القوات الجزائرية علـى الارض المغربيـة وارسل وفدا مغربيا يتكون من عبد الهادي بوطالب والجنرال مدبوح للجانب الجزائري حيث يتم الاتفـاق على تشكيل لجنة مشتركة تجتمع في 11 أكتوبر الأمر الذي لم يتم وابتداء من 14أكتـوبر سـنة 1963 وتطور الوضع إلى اشتباكات مسلحة بالأسلحة الثقيلة وبذلك دخل النزاع بين الجزائر والمغـرب مرحلـة جديدة جعلت كلا الطرفين يعلن حالة التعبئة العامة ويحشد مالدية من قوات واستطاعت القوات المغربيـة أن تستولي على مواقع (حاس بيضاء) و(تنجوب).

بعد هذه الاشتباكات لم يستطع اي من البلدين أن يقدم ما لدية من وثائق التي تؤيد حقه المدعى بـه لأن الأمر ببساطة لم يزل في يد فرنسا. ولم ترغب بإرجاعها رغم محاولة الحكومتين على ذلك.(1)

ذكر الرئيس شاذلي بن جديد في مذكراته قائلا أن كنت في زيارة رسمية إلى الصين حين بلغنا أمر وخبر توغل الجيش المغربي يوم 15 أكتوبر 1963 وإقامته لمعسكرات هنا حاولت إقناع القادةالصـينيون بالرجوع والعودة إلى ارض الوطن لكنهم أصروا على إتمام الزيادة وحين عدت وجدنا ما عرف بـ"حرب الرمال" قد انتهى وأن الجيش المغربي قد انسحب بعد تجنيد الشعب الجزائري الذي هب كرجـل واحـد دفاعا عن سلامة ترابه وبفضل منظمة الوحدة الإفريقية وضغوط جمال عبد الناصر وفيدال كاسترو وقـد حكى حكمة محند أو لحاج الذي وضع في الوقت المناسب حد لتمرده في القبائل وانضمام إلـى القـوات الحكومية لصد العدوان في ذلك الظرف العصيب كما أقر على شجاعة السياسي الزعيم المهدي بن بركـة الذي كان الصوت الوحيد الذي جهر بصوته وأعتبر الاعتداء المغربي خيانة لنضال الشعوب المغربية من أجل الوحدة.

---

(1) نفس المرجع السابق، ص198.

لقد عبر القادة العسكريون للرئيس هواري بومدين عن رفضهم لأي تنازل في مسألة الحدود وقد اقر الرئيس هواري بومدين أن الحدود الجزائرية لا ينبغي أن تكون محل متاجرة أو موضوع ابتزازي.(1)

تفسير من الجانب القانوني حول الخلاف الحدودي (الجزائري المغربي)

إن اندلاع الخلاف الحدودي بين الجزائر والمغرب عام 1963 تمحور حول (منطقة تندوف)، وذلك نظرا لأهمية المنطقة من حيث احتوائها على كميات ضخمة من الحديد الخام ،ولقد جادلت كل من الجزائر والمغرب في سياق ادعاءاتهما إمام الرأي العام الدولي والمحلي بأن الدول الجديدة تلتزم في ممارساتها بالاتفاقيات وبالحدود الموروثة عن الاستعمار باعتبارها مكونا للقانون الدولي، كما قدم المغرب مطالبات مكررة اعتمد فيها على ضرورة تغيير الحدود الموروثة عن الاستعمار الفرنسي القائمة في منطقة تندوف بناء على وعود شفاهية، تمت أثناء ثورة التحرير ولم تكن على مواد مشتركة في اتفاقيات حدودية.

ولقد أغلق ملف الحدود بين الجزائر والمغرب نهائيا عام 1992 عقب إبرام البلدين سلسلة من الوثائق في مقدمتها اتفاقيات إعادة رسم الحدود المعروفة بمعاهدة إفران المبرمة بتاريخ 15 يناير 1969. وتصريح تلمسان المشترك في 27 ماي 1970 والتصريح الصادر في الرباط في 15 يونيو 1972، حين وقع الجانبين على معاهدة الحدود من جانب كل من الرئيس هواري بومدين والملك حسن الثاني وذلك على هامش أعمال القمة التاسعة لمنظمة الوحدة الإفريقية التي كانت منعقدة بالرباط وقد صادقت الحكومة الجزائري على هذه المعاهدة في ماي 1973 أما المغرب فقد صادقت عليها 22 يونيو 1992 وتم نشرها في المغرب بمرسوم ملكي.

يمكن القول في ضوء هذا المبدأ الذي سبق شرحه أن الحدود الجزائرية المغربية قد استقرت في عهد الاحتلال 1830–1962 وفق الخريطة الجغرافية الموضوعة من فرنسا، سيما وأنه جرى العمل بها

(1) الشاذلي بن جديد، مذكرات، ج1، 1929–1979، دار القصبة للنشر، ص ص 250، 251.

ولم يعترض عليها طيلة فترة الاحتلال وترسيخ استقرار تلك الحدود عقب استقلال الجزائر من خلال مظاهر كثيرة منها:

– اعتراف الأمم المتحدة بالجزائر كدولة مستقلة ذات سيادة داخل حدودها الثابتة منذ العهد الاستعماري.

– الخطابات المتبادلة بين وزارة الخارجية الجزائرية والأمين العام للأمم المتحدة والجامعة العربية.

– موافقة الدول على تبادل التمثيل الدبلوماسي مع الجزائر.

– إعلان الرئيس الجزائري أحمد بن بلة بتمسك بلاده بالحدود الموروثة عند الاستقلال في خطاباته الموجهة للعالم.

ومن خلال كل ذلك يمكن القول أن الحدود الدولية بين الجزائري والمغرب قد استقرت فعلا والتزم الطرف المغربي بمبدأ استقرار الحدود، وذلك لتجنب النزاع الحدودي مع الجزائر الذي نشب بينهما عام 1963.[1]

رابعا. مبادرات التسوية السلمية

إن اندلاع الحرب الحدودية بين الجزائر والمغرب قد حرك العديد من مبادرات التسوية السلمية بدءًا من اللقاءات الثنائية بين ممثلي البلدين إلى تدخل بعض الدول منفردة من خلال مبادرات قادتها وصولا إلى محاولة الجامعة العربية ومنظمة الوحدة الإفريقية.

انتهت أول المحاولات الثنائية للوصول إلى اتفاق من أجل وقف العمليات عسكرية التى باءت بالفشل وهذا ما يعكسه الاجتماع الثنائي على مستوى وزراء الخارجية يوم 5 أكتوبر 1963 بمدينة وجدة المغربية حيث لم يستطع هذا النشاط الدبلوماسي وضع حد لنشاطات المسلحة رغم أن بيان وزيري

---

(1) عمرو سعد الله، الحدود الدولية –النظرية والتطبيق–، دار هومة ، ص 371، وما يليها.

الخارجية قد أكد على ضرورة تشكيل لجنة مشتركة لدراسة المشاكل الحدودية وعلى العزم على وضع حد لكل ما من شأنه أن يؤدي إلى زعزعة العلاقات القائمة بين البلدين مع التأكيد على مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للطرفين وتحديد تاريخ 10 أكتوبر 1963 لعقد قمة على مستوى رؤساء الدولة من أجل وضع حد نهائي للنزاع الحدودي[1].

فشل قمة تلمسان المفروض انعقاده في العاشر أكتوبر وقمة مراكش بين 15-17 أكتوبر، صاحبة التصعيد المتواصل في الحملات الدعائية والعمليات العسكرية.

استمرارية الحرب الحدودية صاحبها في المبادرات الدبلوماسية أهمها تلك التي قادها الرئيس الغاني كوام نيكروما الذي زار كل من المغرب والجزائر في محاولة منه للتوفيق بين الطرفين المتنازعين إلا أن إصرار كليهما على مطالبها الإقليمية قد عجل بفشل مبادرة نيكروما الذي حاول استثمار موقعه السياسي البارز بالقارة الإفريقية في مساعيه الدبلوماسية لتقريب رؤى الجانبين، وهو نفس المسعى الذي واصله الإمبراطور الإثيوبي هايلي سيلاسي الذي سعى لتحقيق اتفاق بين البلدين المتنازعين الذي عقد دورة استثنائية لمجلس وزراء الوحدة الإفريقية إلا أن الجانب المغربي رفض هذا الاقتراح ساندته الجزائر.[2]

كما أيضا عقد مجلس الجامعية العربية اجتماعا غير عادي بناء على دعوة الأمين العام في 19 أكتوبر 1963 حيث أصدرت قرارات:

1- إيقاف جميع العمليات العسكرية ووقف الحملات الدعائية.

2- دعوة الحكومتين إلى سحب قواتهما إلى مراكز السابقة على وقوع القتال.

---

(1) أحمد مهابة، الحدود في المغرب العربي، السياسة الدولية، العدد 89، 1987.، ص 243.

(2) محمد رضوان، المرجع نفسه، ص 223.

3- تشكيل لجنة وساطة من الدول الأعضاء الراغبة في المساهمة في فض النزاع.[1]

لكن المغرب اعترض على هذه القرارات وميل الجزائر إلى معالجة النزاع على المستوى الإفريقي، عجل بمبادرة العربية [2] وانتقل ساحة النزاع إلى منطقة الوحدة الإفريقية.

يعتبر مؤتمر بوماكو لتسوية النزاع الحدودي الجزائري المغربي و المنعقد في 29 أكتوبر 1963 الخطوة الأولى باتجاه إعطاء النزاع طابعه الإفريقي من منطق أن النزاعات الإفريقية يجب أن تحل في إطار منظمة الوحدة الإفريقية وحضر هذا المؤتمر رؤساء كل من الجزائر، المغرب، مالي، اثيوبيا، واسفر عن قرارات:

- إيقاف القتال في منتصف الليل 2 نوفمبر 1963.[3*]

قرر مجلس وزراء الدول الأعضاء بمنظمة الوحدة الإفريقية المنعقدة في دورة غير عادية بالعاصمة الإثيوبية من 5 إلى 8 نوفمبر تشكيل لجنة خاصة تنفد لقرارات مؤتمر باماكو، واصلت هذه اللجنة جهودها لدراسة وتقديم الحلول لهذا النزاع حيث عقدت عدة اجتماعات من افريل 1964 فيفري 1965 باماكو- الرباط، الجزائر، القاهرة، نيروبي وبذلك دخلت العلاقات الجزائرية المغربية في فترة. مرحبة اتسمت بسلمية من مظاهرة: تبادل الأسرى، تبادل السفراء، وقف الحملات الدعائية.

لكن عند وصول الرئيس بومدين إلى الحكم في الجزائر وتبنيه لموقف أكثر صلابة ألا وهو: حول مسألة الحدود ورفض فتح أي ملف في ذلك أو منطق مساومة والدفاع عن السيادة الكاملة كمبدأ من مبادئ السياسة الخارجية الجزائرية، أدخلت العلاقات الجزائرية المغربية مرحلة التأزم بعد قرار التأميمات

---

(1) أحمد مهابة، المرجع نفسه، ص 243.

(2) بطرس بطرس غالي، **جامعة الدول العربية وتسوية المنازعات المحلية**، القاهرة، دار الطباعة الحديثة، 1977 ،ص ص 99/98.

(*) تأخر وقت إطلاق النار إلى 2نوفمبر 1963 بسبب رفض المغرب بانسحاب من منطقة تنجوب وحاسي بيضاء، وطالب بإجراء استفاء بهما الأمر الذي رفضته الجزائر.

للمناجم في 8 ماي 1966 الذي يمس منجم غار جبيلات الواقع في منطقة والتي تطالب به المغرب، الأمر الذي رفضته الجزائر لأنه متعلق بسيادتها.

الفصل الثاني

صراعات السياسة الإقليمية

المبحث الأول: أزمة العلاقات الجزائر مغربية ومشكلة الصحراء الغربية.

1. اتفاقية الحدود بين الجزائر والمغرب.
2. غلق الحدود وفرض التأشيرة 1994.
3. صحــراء الغربية والنزاع المشترك.
4. دور المجتمع الدولي في فض النزاع.

الفصل الثاني: صراعات السياسة الإقليمية

المبحث الأول: أزمة العلاقات الجزائر مغربية ومشكلة الصحراء الغربية

أولا. اتفاقية الحدود بين الجزائر والمغرب:

أ/ الأصول المباشرة للحدود بين البلدين

تعود الحدود الجزائرية المغربية إلى العهد الاستعماري، فقد رسمت بموجب عدة اتفاقيات، منها اتفاقية لالة مغنية المبرمة في 18 آذار / مارس 1845 والتي شكلت إطارا مرجعيا للحدود، حيث أن المغرب وقعها مع فرنسا بعد هزيمته في معركة ايسلي في 14 اغسطس/ أوت 1844؛ بسبب دعمه للأمير عبد القادر.

وتم النص في تلك الاتفاقية على استمرارية الحدود التي كانت بين المغرب والدولة الجزائرية لتصبح هي نفسها الحدود بين المغرب والجزائر، إلا أن الاتفاقية أبقت منطقة الصحراء الشرقية في الجنوب (أي منطقة تيندوف) في وضعية غامضة، وقد تلت هذه الاتفاقية عدة اتفاقيات أخرى في 1901 و1902، كانت جميعا مرتبطة بدرجة تقدم التوغل الاستعماري لفرنسا في المغرب وسعيها لتثبت وجودها في الجزائر؛ مما كان يفضي للانتقاص التدريجي من التراب المغربي.

ولقد ظلت مشكلة الحدود الدولية قائمة منذ حصول المغرب على استقلاله، إلا أنها تؤجل حتى لا تعتبر طعنا للثورة الجزائرية، إلى أن حصلت الجزائر على استقلالها في 1962، وقد نجم عن هذا الخلاف الحدودي مواجهات عسكرية بين البلدين عرفت بحرب الرمال في شهر تشرين الأول/ أكتوبر 1963، بعد تصاعد الأحداث الحدودية؛ حيث تقدم المغرب نحو منطقة تيندوف وفشلت المفاوضات التي تمت في بداية أكتوبر بين المغرب والجزائر.[1]

---

[1] عمر سعد الله، الحدود الدولية النظرية والتطبيق، دار هومة، الجزائر، د س، ص 326.

هذا وقد تم احتواء الحدودي الجزائري-المغربي بعد تدخلات عربية وافريقية، وعالج لقاء مصغرا في القمة العربية بالقاهرة عام1964 بعض أسبابه، وفرض حينها على الطرفين الدخول في مفاوضات تتيح الاستغلال المشترك لمناجم الحديد، في مقابل الاعتراف المغربي بجزائرية منطقة تيندوف، فكان من ثمار ذلك إجراء مفاوضات ايفران في 15 يناير/ جانفي 1969، ثم مفاوضات 27 ايار/ مايو 1970 وبعدها مفاوضات 15 يونيو/ جوان 1972، التي انبثقت عنها اتفاقية الحدود الحالية بين الجزائر والمغرب.

وقبل بحث محتوى هذه الاتفاقية نشير إلى أنها تضمنت اعترافا مغربيا صريحا بجزائرية تندوف، والمشاركة في إنتاج وتسويق حديد تندوف، ودعم الجزائر للتعاون الاقتصادي لم يحل دون استمرار حالة التوتر بينهما، وداك في استغلال الحديد المكتشف في منطقة تندوف، إلا أذا تم نقله عبر الصحراء في اتجاه المحيط الأطلسي، أي عبر المرور على المغرب، باعتبار الكلفة الكبيرة لنقله من منطقة تندوف إلى الساحل المتوسطي للجزائر في الشمال.

نخلص أنه بعد استرجاع الجزائر والمغرب للسيادة، بدأت الخلافات السياسية بسبب الخلافات الحدودية، ودخل البلدين في "حرب الرمال" (أكتوبر/ تشرين الأول 1963) بسبب دفاع الجزائر عن حدودها كما تركها الاستعمار الفرنسي، في مقابل المغرب الذي كان يطالب بتوسيع حدوده على حساب التراب الجزائري.

ب/ محتوى الاتفاقية الحالية

اعتمدت الحدود الدولية بين الجزائر والمغرب بواسطة الأمر رقم 73-20 مؤرخ في 14 ربيع الثاني عام 1393 الموافق لـ 17 مايو/ أيار 1973 فقد تضمن المصادقة على المعاهدة الجزائرية المغربية المتعلقة بخط الحدود القائمة بين الدولة المغربية والدولة الجزائرية والموقعة.(1)

---

(1) عمر سعد الله، الحدود الدولية النظرية والتطبيق، المرجع نفسه، ص327.

وعرضت المادة الأولى من تلك المعاهدة توصيفا للحدود الدولية الحالية بين البلدين سنة1972 من خلالها الطرفان المتعاقدان الساميان، اتفاقهما على أن حدود الدولة القائمة بين الجزائر والمغرب، والممتدة من خط الطول 8 درجات إلى ثنية الساسي.

وهذه الحدود مبينة كما يلي:

تمتد الحدود المغربية الجزائرية، انطلاقا من خط الطول 8 درجات و 40 دقيقة الذي كانت تتبعه سابقا، عبر شعبة (تلواق) واد ذرعة مارة من ناحية الشمال الشرقي بخط جبل تازوت حتى نهايته من الناحية الشرقية في المكان المدعو خنق بن زغمين، حيث يظل المركز العسكري الموجود بجبل تازوت بالأراضي المغربية وتستمر الحدود في امتدادها نحو الشمال الشرقي إلى الكرب المشرف على واد ذرعة مارة بريش البرقات، خنق الركاب، أم متفيس، طرف دزل، البريجة المدعية حتى فم طنكوفة، (يظل المركز العسكري الذي يوجد بطنكرفة بالأراضي المغربية).

وتستمر على طول خط القمم الفاصلة بين حوض واد درعة وحوض اوزركي إلى بيض الرأس.

ومن هذه النقطة، تتبع قمم سلسلة جبال أوكريش مارة بفم واد لحسن، ريش أكبير، فم تريفية رقيق الرويدة حتى وادي رقيق عطشان تتبعه نحو الجنوب الغربي لتصل إلى بئرحاسي بيضاء.

ومن هذه النقطة تتبع قاعدة الكرب إلى أن تصل إلى بئر تنجوب وتستمر على مسافة 5 لمترات، في مواكبها للكرب شرق هذه البئر ثم تتجه نحو الشمال الشرقي مارة على خط مستقيم بحاسي ملاح لتصل إلى مجرى واد مرد بحاسي منكوب، تاركة هذه البئر بالأراضي المغربية[1].

ثم تتبع نحو الشمال مجرى هذا الواد حتى ممر تكات نايت عدوان ومن هنا وعلى خط مستقيم تتجه إلى بئر أنوطايل الكائنة بالواد الذي يحمل نفس الاسم. .

---

[1] عمر سعد الله الحدود الدولية النظرية و التطبيق المرجع نفسه،ص 328.

وتمتد بعد ذلك على خط مستقيم فاصلة هضاب قمقم حتى النقطة الكائنة على بعد كلمتر واحد جنوب حاسي صفصاف. ثم تتجه على نفس الخط المستقيم نحو الشمال الشرقي حتى مجرى واد الداورة في المكان الذي يشكل فيه هذا الأخير ملتقى مع واد غير مسمى شمال فم بوسروال.

ومن هذه النقطة يفصل خط الحدود مرة أخرى هضاب قمقم شرق واد الداورة ، (وهي النقطة الكائنة على الكرب شرق حاسي سبتي على بعد تسعة كلمترات جنوب شرق هذه البئر

وتتجه الحدود بعد ذلك نحو الشمال على طول الكرب التي تشكل الجانب الغربي لحمادة كير مارة ، أم سبع، حاسي مغيمين، حاسي تابوريغت منكار حمو غانم موية مالك مخاريك، تاوجت، منكار العنلاندا، برابر.

وعلى بعد كلمتر واحد شرقي حاسي برابر وفي ملتقى الخطوط 3 درجات 40 دقيقة غربا و 31 درجة و 24 دقيقة شمالا فان الحدود تتبع خطا مستقيما من الجنوب إلى الشمال حسب خط الطول 3 درجات و 40 دقيقة غربا حتى خط العرض 31 درجة 38 دقيقة شمالا ثم تتجه في خط مستقيم نحو الشرق حتى ملتقى واد كير وزلمو. وتواكب مجرى هذا الأخير إلى أن تصل إلى جبل زلمو فتنحدر نحو الشرق لتتبع خط قمم هذا الجبل، وتمر شمال حاسي كريوا لتلتحق بجبل نانتي ثم تتبع سيرها نحو الشرق على خط القمم (جبل مهيرز) و (شعبة العرعار) نصب 1852 و 1709 وبعد ذلك تنحدر لتمر على بعد 200 متر جنوب منجم جحيفات وتلتحق بقمة وازانى (نصب 1839) [1].

وتسير عبر خط القمم مارة بالنقط المرقومة 1544، 1026 (جبل ملياس) وتمر بخط القمم على المرتفعات التي تفصل واحات بني ونيف وفجيج مجتنبة منطقة الكثبان الرملية شرق هذه القرية مارة بالواد غير المسمى حتى التقائها بواد حلوف، تابعة هذا الواد شمالا حتى رأس سمير..

---

[1] عمر سعد الله، المرجع نفسه، ص 329.

ومن رأس سمير فإن الحدود تتبع خط القمم بجبل عبيان ثم تتجه في خط مستقيم نحو الشمال الغربي مجتنبة ايش من الناحية الشرقية، مارة على بعد 800 متر شرق حاسي المخارق حتى ملتقى النقط: 4 درجات واحد دقيقة غربا و 36 درجة و 33 دقيقة.

وتتجه دائما في خط مستقيم نحو منبع عين باب برواح ومن هذا المنبع تستمر في خط مستقيم إلى أن تلتحق بالنصب 1368. والنصب 1368 تتجه شرقا مسايرة خط القمم لتلتحق بمنبع واد بوخلخال تسايره شمالا، ثم تنحى غربا في المكان المسمى عكلة برازية مستمرة في مسايرة مجرى الواد إلى أن تنفصل عنه في ملتقى الخطوط (37 درجة 43 دقيقة شمالا و 4 درجات 50 دقيقة غربا) (الذي يوجد به ملتقى شعبتين أي تلواك) وتستمر الحدود مجتمعة حسب خط مستقيم إلى أن تصل إلى عكلة منكوب في النقطة المرقمة 1014 الكائنة قرب طريق بركنت وعلى ملتقى الخطوط 37 (درجة 44 دقيقة شمال و 4 درجات 52 دقيقة غربا).

وبعد ذلك تتجه نحو الشمال حسب خط مستقيم، توجد ثنية الساي في أقصى شماله 1014 في أقصى جنوبه وعلى بعد 4 كلمترات من هذه النقطة الأخيرة فإن الحدود تفترق عن الخط المستقيم لتعود إليه بعد مسافة 15 كلمترا في ملتقى الخطوط (4 درجات 48 دقيقة غربا و 37 درجة 63 دقيقة شمالا) بعد أن تجتاز خطا منكسرا ذا فرعين توجد قمته في النقطة المرقمة 1065 وفي ملتقى الخطوط (4 درجات 45 دقيقة غربا و 37 درجة 53 دقيقة شمالا). [1]

المطلب الثاني: غلق الحدود وفرض التأشيرة 1994

حين نعود إلى قضية الحدود الجزائرية المغربية تاريخيا نجد أنها تشكل دائما موضوعا ملغما وشائكا في العلاقات بين البلدين الجزائر و المغرب في حرب 1963 ويعد رفض المغرب على توقيع اتفاقية ترسيم الحدود أصبحت الجزائر متخوفة وانخفض لديها مؤشر الثقة في المغرب في ظل نمطها الحالي (أسرة ملكية واحدة) إلى درجة لم تعد تصدق أي شيء يصدر من هذا النظام من جانب آخر

---

(1) عمر سعد الله، المرجع نفسه، ص 329 .

المشكلة لا تكمن في شريط الحدود بين البلدين لكن أيضا تكمن في أن المغرب ضمنيا لا يعترف بخط الحدود الطويل للجزائر مع الصحراء الغربية وموريتانيا ومالي والنيجر، إن المغرب لا يزال يفكر ضمنيا وجديا استرجاع صحاري ادرار و تونة التي يحسبها المغرب جزء من خريطتة الوهمية.

تعد سنة 1975 التي تم غلق الحدود بسبب التهديدات المغربية بشن حرب على الحدود الغربية الجزائرية على شاكلة حرت 1963 لاسترجاع الأراضي و مطاردة الصحراويين في الأراضي الجزائرية لكن بعد ذلك تدخلت المملكة العربية السعودية وتم فتح الحدود في ماي 1988 تزامنا مع بناء اتحاد المغرب العربي وبعدعدة شهور من فتح الحدود بدأت الاضطرابات في الجزائر بين الدولتين [1] الذي جاء محصلة طبيعية بتطورات التي عرفها النظام السياسي الجزائري لاسيما انهيار الوضع الأمني الجزائري واستفحال أزمة الاستفتاء بالصحراء الغربية وقد تجدد النزاع البارد بين البلدين بين انعكاسه على مسيرة الاتحاد المغربي في ربيع 1993 وذلك عندما دعى وزير الخارجية المغربي عبد اللطيف الفلالي آنذاك إلى وقفه مراجعة الاتحاد المغربي بسبب مواقف الجزائر اتجاها قضية الصحراء الغربية.[2]

وفي أوت 1994 حين اتهم المغرب الجزائر بتفجيرات مراكش (فندق أطلس أسني) واردو فرض التأشيرة على الجزائريين وتم غلق الحدود من جديد؛ اتهم الأمن العسكري الجزائري بالوقوف وراء مخطط زعزعة واستقرارأمن المغرب.[3]

وجاء الرد من قبل الرئيس الجزائري السابق اليمين زروال إلى إغلاق الحدود البرية إلى أجل غير محدد وبعد عشرة سنوات من الحادث اسقط الملك محمد السادس إلغاء شرط التأشيرة على الجزائريين

---

(1) السيد حميدي بحظية، الحدود الجزائرية المغربية،المتاحة على الموقع http://www.essahara.com/news/–l2011/08/08،

(2) الشامي، عقدة التجزئة في المغرب، دار هومة في الجزائر، 2004، ص 40.

(3) عبد السلام بارودي، الجزائر وأسباب رفضها لفتح الحدود، كتبت في 21 فيفري 2009، المتاح على الموقع، www.alaraekqq.com/kutub/sharalagribiah.dac

وأعلن على رغبة بلاده في فتح الحدود لكن الجزائر اكتفت بإسقاط التأشيرة عن المغاربة وأبقت الحـــدود مخلفة وقدر ربطت السلطات الجزائرية إعادة فتح الحدود بحزمة الشروط السياسية والأمنية من بينها منع تسرب المخدرات إلى الجزائر والتقدم في حل نزاع الصحراء العربية.[1]

[1]مراد مدلسي: فتح الحدود الجزائرية المغربية ، جريدة الأخبار.

الصحراء الغربية والنزاع:

حدد مؤتمر برلين الشهير لسنتي 1984-1985 صيغ وطرق الممارسة الاستعمارية والتي اتخذت أشكالا متعددة حسب الظروف التي يعيشها العالم في كل منطقة.

وقد أعطت صلاحيات واسعة للدول الاستعمارية الكبرى آنذاك فيما يخص مناطق النفوذ كالقارة الإفريقية التي لم يتغلغل فيها الاستعمار الأوروبي بشكل كبير، وبقي نشاط الاستعمار الأوروبي مقتصرا على نشاط البعثات التبشرية [1]

ومنح مؤتمر برلين تقسيمات كان لاسبانيا فيها النصيب الأكبر، بحيث منحت لها "الساقية الحمراء وواد الذهب" غير أن الاحتلال الفعلي لم تستطع اسبانيا تحقيقه إلا في سنة "1934" وذلك باحتلال "سمارة" يعد تحالف تم بين اسبانيا وفرنسا والمغرب للقضاء على المقاومة الصحراوية وفي 1967/12/19 قامت اسبانيا بتكوين مجلس عمومي يعرف بالجماعة ويتكون من 32 دولة وله اختصاصات محدودة وهو إجراء ناتج عن تصرف سابق يتمثل في إعلان عن حكومة الاسبانية عن اتخاذ مدنية لعيون كعاصمة للإقليم وبالتالي وقوف الاسبان ضد قرارات الأمم المتحدة (O.N.U) الداعمة لفكرة تصفية الاستعمار من الإقليم.[2]

ومن خلال التعريف البسيط للمخالفات الاستعمارية حول تقسيم القارة الإفريقية ومحاولة توضيح ذلك نتطرق إلى التعريف بالمنطقة وأصل التسمية ومنه نطرح السؤال الآتي:

---

[1] إسماعيل معراف غالبة، نقلا عن د. سمعان فرج الله: العلاقات السياسية الدولية في القرن العشرين، ج1، ط1، القاهرة سنة 1974، مكتبة الانجلومصرية، ص126.

[2] عبد القادر رزيق المخادمي: نزاعات الحدود العربية، مرجع سابق، ص 132.

لماذا سميت بالصحراء الغربية؟

في مختلف القواميس وجدنا أن كلمة "الصحراء" تعني مناطق الأرض القاحلة والخالية من البشر وأسباب الحياة وعليه فان هذه الصحراء التي اصطلح على تسميتها بالغربية تعتبر امتدادا طبيعيا للصحراء الكبرى والوطن الكبير ومنه فإن تسمية الصحراء على أراضي الساقية الحمراء وواد الذهب من قبل الاحتلال الاسباني لم يكن اعتباطا بل كان تابع لسياسة مقصودة، وهي تعبر عن نوايا استغلالية لدى المحتل الاسباني ويعرفها علماء الجيولوجيا على أنها المنطقة التي تحتوي على مخزون في باطن الأرض يقدر بكميات هائلة والصحراء الغربية لم تكن تملك اسما معروفا أو حدود جغرافيا مرسومة بكيفية واضحة وتبرير النقطة هذا فان ذلك راجع إلى الاستعمار السابق وفي هذا الإقليم أقامت قبائل منذ قرن 2 ما قبل الميلاد مجموعات بربرية تدعى قبائل "صنهاجة" وهي أتت إلى شمال إفريقيا وهذا عن طريق عقبة ابن نافع. وأقيم فيها مذهب مالكي وهذا ما جعلها تدخل في إسلام كليا.

ومن خلال هذا نلاحظ أن الحدود الحالية للصحراء الغربية كانت بناء على إبرام اتفاقيات ما بين الدولتين الاستعماريتين للمنطقة (فرنسا واسبانيا) حيث انطلقت المفاوضات منذ عام 1886 وبالضبط مع موريتانيا بحيث تم رسم الحدود بموجب اتفاقية 27 جوان 1900 في حين أن المغرب رسمت الحدود 1904 ثم تأكد هذا التحديد في نوفمبر 1912 وهي تمثل حدود الساقية الحمراء وواد الذهب حاليا.[1]

وبعد التطرق إلى التعريف بمصطلح الصحراء سوف نتطرق إلى موضوع الصحراء الغربية هل كانت بسيد أو بدونه لحظة استعماريها؟

كان جواب محكمة كالتالي:"إن الصحراء الغربية، الساقية الحمراء وواد الذهب لم تكن ارض بدون سيد لحظة احتلالها من قبل الاسبان".

---

[1] إسماعيل معراف: الصحراء الغربية في الأمم المتحدة...وحديث عن شرعية الدولية، دار هومة، الجزائر، 2010، ص، ص19، 20.

وقد صدر الرأي بموافقة 13 قاضي ومعارضة 3 قضاة؛ كما أن الوثائق والمعلومات المتوفرة لدى المحكمة تبرهن عن وجود روابط حقوقية، وولاء بيعة من ملك المغرب وبعض قبائل الصحراء لحظة الاستعمار الاسباني وهذا بتزكية 14 قاضي ومعارضة قاضيان كما أسلفنا الذكر وهما: ديكاسترو وردا.

تثبت نفس الوثائق والمعلومات وجود حقوق منهما ما هو متعلق بحقوق الأرض وتشكيل الحقوقية بين المجموعة الموريطانية، وإقليم الصحراء الغربية وقد وفق عليه 15 قاضي ومعارضة القاضي الاسباني ديكاسترو، كما يمكن الإشارة إلى الرأي الآخر: "هو أن الوثائق والمعلومات المتوفرة لديها لا تثبت وجود علاقة سيادة بين إقليم الصحراء الغربية من جهة والمملكة المغربية والمجموعة الموريطانية من جهة ثانية"، كما أن المحكمة لا تلاحظ وجود علاقات حقوقية من شأنها تعديل القرار 1514 والمتعلق بتصفية الاستعمار في الصحراء الغربية وشكل خاص تطبيق مبدأ تقرير المصير من خلال التعبير الحر لإدارة سكان الإقليم.

وعليه فإن المحكمة لم تلاحظ وجود علاقات قانونية من طبيعتها أن تغير تطبيق التوصية لقرار 1514 لعام 1960 [1] .

---

[1] إسماعيل معراف: الصحراء الغربية في الأمم المتحدة...وحديث عن شرعية الدولية، مرجع سابق، ص ص، 131، 132.

الموقف المغربي من قضية الصحراء الغربية:

يشكل مبدأ الحق التاريخي القاعدة الرسمية للتحرك المغربي، وهو الإطار وهو الإطار الذي تبنى عليه مختلف الحجج المغربية في مطالبتها باسترجاع إقليم الصحراء الغربية باعتبارها جزء من المغرب الضائع الذي يجب استرجاعه وهو جزء من المغرب الكبير الذي يجب بناؤه وذلك تماشيا مع خريطة المغرب الكبير كما حددها "علال الفاسي" والتي تشير إلى مختلف الأقاليم الذي تشكل امتداد تاريخيا للسيادة المغربية وهو الامرالذي تبنته رسميا المملكة المغربية، ويفسر معارضتها لمبدأ قداسة الحدود كأحد المبادئ الأساسية في تشكيل منظمة الوحدة الإفريقية حيث قدمت البعثة المغربية تحفظا أثناء توقيعها في 19 سبتمبر 1963 على ميثاق هذه المنظمة إلى دساتير المغربية التي تعبر عن الحقوق التاريخية وتؤكد على ضرورة توحيد الأراضي المغربية.

وأن هذا الأمر يعبر في المغرب عن قضية وطنية اتفقت حولها مختلف الأحزاب السياسية التي يعتبر مبدأ مغربية الصحراء الغربية من المبادئ الأساسية التي تدافع عنها عموما فإن الموقف المغربي قائم على الحق يستند على مبدأين:

1- وجود علاقات بيعة بين السلطان المقيم في بلاد المخزن وبين القبائل الموجودة في الصحراء.

2- الاعتراف الدولي بسلطة المغرب جغرافيا كما تؤكد ذلك مجموع الوثائق المقدمة لمحكمة العدل الدولية التي تثبت حق المغرب التاريخي.[1]

كما يؤكد المغرب على مبايعة بعض القبائل الصحراوية للملك بصفته أمير المؤمنين.[2]

---

(1) علي الشامي: الصحراء الغربية، عقدة التجزئة في المغرب العربي، بيروت، دار الحكمة للنشر، 1980، ص256.

(2) Abalkhleq Brramdane, , **le Sahara occidental : enjeu maghrébin**, parisp34

الموقف الجزائري من قضية الصحراء الغربية:

يسند الموقف الجزائري، اتجاه قضية الصحراء الغربية إلى ثلاث ركائز أساسية وهـــي أســـاس أي تحرك سياسي واستراتيجي إذا:

تعتبر الجزائر طرفا مهتما بالموضوع والمنظمات الدولية تعامل الجزائر على هذا الأساس.

إن الجزائر ليس لها أي مطالب أو طموحات في إقليم الصحراء الغربية.

حق تقرير المصير الآلية الأكثر ضمانا لحق الشعب الصحراوي.

كما يمكن تحديد الموقف الجزائري حسب تقرير البعثة الأممية من أجل تقصي الحقائق المرسلة إلى الصحراء الغربية في النصف الأول من سنة 1975 وفق النقاط التالية:[1]

- نفت نفيا قطعيا أي مطامع ترابية في الإقليم.
- تمسكت بضرورة خروج الاسباني من المنظمة وفق المبادئ الأمم المتحـــدة ومقـــررات منظمـــة الوحدة الإفريقية.
- احترام إرادة الشعب الصحراوي في الاختيار الحر.
- مساندتها للشعوب الراغبة في تقرير يستمد شرعيته من التجربة الثورية والمواثيق الرسمية للدولة الجزائرية.
- إن تصريحات المسؤولين الجزائريين تؤكد على هذه المبادئ بشكل مستمر، ففي تصريح للرئيس الجزائري هواري بومدين في 19 حزيران 1975 قال أننا نؤكد على جديد أن الجزائر ليس لها أطمـــاع ترابية أو إقليمية في الصحراء الغربية.

---

[1] إسماعيل مغراف غالية، المرجع نفسه، ص ص100، 101.

لكنها أيضا لا يمكن أن تتخلى عن مبادئها السياسية أو من حقها أن تتمسك بمبدأ تقرير المصير ولن تكون ضد الأمم المتحدة.

إن موقف الجزائر بهذا المعنى يتماشى ومبادئ بسياستها الخارجية التي تبلورت أثناء ثورة وعرفت بها عالميا، ويتفق مع مبادئ منظمة الوحدة الإفريقية حاجة مبدأ قدسة الحدود الموروثة عن الاستعمار.

كما قامت الجزائر بعث مذكرة إلى الأمين العام لأمم المتحدة [1] في يوم 1976/02/12 كرد فعل على اتفاقية مدريد الثلاثي.

تسوية قضية الصحراء الغربية تتقرر بموافقة ومشاركة جميع الأطراف المعنية والمهتمة وفقا لقرارات مجلس الأمن.

وكما أرسلت مذكرة أخرى إلى لجنة تطبيق الاستفتاء التابعة لمنظمة الوحدة الإفريقية.[2]

تقدمت الجزائر بهذه المذكرة في اجتماع نيروبي أوت 1981 كمساهمة منها في حل النزاع المغربي الصحراوي وقد تضمنت ثلاث نقاط مفصلة:

- الخصائص الأساسية للاستفتاء من طرف المغرب.

- اختصاص لجنة التنفيذ التابعة للمنظمة ووظائفها والتركيز أساس على ضرورة وقف إطلاق النار قبل إجراء الاستفتاء.

- شروط تنظيم الاستفتاء المقترح.

---

(1) بطرس بطرس غالي وآخرون. ، ملف الصحراء الغربية، السياسة الدولية، العدد 44، 1976 ، ص ص، 234، 236

(2) علي الشامي، الصحراء الغربية عقدة التجزئة في المغرب العربي، بيروت، دار الحكمة للنشر، 1980، ص256.

إن التأكيد الجزائري على مبادئ الجزائر القارة ودعمها المادي والمعنوي لجبهة البوليزاريو مع استنكار كل السلوكات المغربية كاعتبارها المسيرة الخضراء خرقا للمواثيق الدولية وشنها لحملة دبلوماسية، ضد اتفاقية مدريد وعدم اعترافها بها يعكس مدى اللاتوافق المغرب والجزائر الذي برز سلفا في حرب الرمال 1963 وهذا ما أدى إلى زيادة حدة التوتر بين البلدين ونذكر اشكال الاختلاف:

- تبادل الهجومات الدعائية والسياسية على المستوى القيادي.
- ترحيل اليد العاملة والطلبة.
- المواجهات العسكرية.
- قطع العلاقات الدبلوماسية بعد اعتراف الجزائر بالجمهورية العربية الصحراوية الديمقراطية التي اعلنت بقيامها في 27 فيفري 1976. [1]

---

[1] علي الشامي: الصحراء الغربية عقدة التجزئة في المغرب العربي ، المرجع نفسه، ص252.

1/ الصحراء الغربية في ظل الاختلال المغربي

عندما نعود إلى التوجهات الفكرية داخل المغرب نجد أن هذه الأخيرة انصب اهتمامها بشكل يعــود إلى الإثارة مسألة بناء إمبراطورية على شاكلة الإمبراطورية السابقة الفاطمية التي عرفها المغرب فــي العهود السابقة.

غير أن المطالبة المغربية بالصحراء الغربية تعود إلى نوفمبر 1955م.

وذلك عندما أصدر حزب الاستقلال (الكتاب الأبيض) وفي هذا الكتاب يجري الحديث عن الحقــوق التاريخية في بلاد "شنقيط" موريتانيا حاليا كما يمكن ملاحظة أيضا في خريطة المغرب العربي الكبير.

كما يمكن الإشارة في هذا المجال إلى تصريح محمد الخامس في 25 فيفري 1985 والذي أعلن فيه عن تمسك بالصحراء الغربية فعندما نتصفح الدستور المغربي في المادة الرابعة من الدستور (الصادر في 2 جوان 1961) يؤكد على أن الصحراء الغربية تابعة لوطن الأم والملاحظ أن الطموح المغربي بتزايــد وذلك من خلال مطالبته بالصحراء الغربية مقدما.[1]

حججا نكتفي بسردها بشكل موجز:

1- التاريخ المشترك والامتداد الجغرافي للإقليم.

2- الصلات الدينية والحقوق المشتركة.

3- لجوء بعض الشخصيات الصحراوية بعد إعلان جبهة بوليزاريو للحرب في 20 ماي 1973م إلى ملك المغرب مقدمين بيعته لهم.

---

[1] إسماعيل معراف، ، المرجع نفسه، ص ص، 39، 40.

4- مصادقة الجماعة الصحراوية على اتفاقية مدريد الثلاثية.[1]

أما فيما يخص السند 2 لهذا المبدأ التاريخي فهو قائم أساسا على مجموع الوثائق والمراسيم الدولية التي تبرز اعتراف دول أخرى بسيادة المغرب على الإقليم نذكر منها معاهدة التي أبرمتها المغرب مع بريطانيا بتاريخ 13 مارس 1895 والتي تبرز اعتراف بريطانيا بأن الأراضي ممتدة ما بين رأس بوجدور ووادي درعا والتي يطلق عليها طرفايا والأراضي الموجودة جنوبها هي ارض من صميم التراب المغربي ولا يحق لأحد أن يقدم بمطالب من أي نوع اتجاهها وجاء في الاتفاق الفرنسي الألماني سنة 1911 حول حدود المغرب.[2]

وفي إطار المسعى الهادف إلى استرجاع الحدود التاريخية ومحاولة دعم المبدأ المرجعي بحجج قانونية لجأت المملكة المغربية إلى تأييد مبدأ حق الشعوب في تقرير مصيرها ولكن في الإطار الذي يضمن لها عودة الإقليم الصحراوي إلى الوطن الأم بعد أن يتحرر من الاستعمار الاسباني.

إن التأويل القانوني المغربي لمبدأ الحق في تقرير المصير هو الدليل الموجه لكل فعل سياسي ودبلوماسي مغربي، حيث يطالب المغرب بتطبيق القرار 1514.

استنادا إلى البند السادس الذي يعتبر أن كل محاولة تستهدف تحطيما جزئيا أو كليا للوحدة الوصية أو الوحدة الترابية.[3]

أما ثاني سوف أعرض موقف الجزائري من قضية الصحراء الغربية هو موقف مختلف ومتعارض مع الطروحات المغربية وسنرى كيف أدى هذا التعارض إلى إفراز دلالات نزاعية تعكس وجود نزاع كامن ساهمت قضية الصحراء الغربية في إخراجه إلى الواجهة.

---

(1) مجلة البلاغ عدد مارس 1975م، ص114.

(2) علي الشامي، المرجع نفسه، ص 256.

(3) إسماعيل مغراف غالية، المرجع نفسه، ص184.

تأسيس جبهة البوليساريو:

تأسست جبهة البوليساريو في 1973/05/10 أثناء الاحتلال الاسباني للصحراء الغربية وفي 20 ماي اندلعت حرب التحرير الوطني ضد الاسبان إلى قيام هذه تلبية لمطالب جماهيري بنية رفع الاحتلال عن المنطقة التي تضم إقليم الساقية الحمراء ووادي الذهب وقد تمتعت منذ نشأتها بتضامن وتعاطف الجماهير الصحراوية.

استمر كفاح الجبهة ضد الاستعمار إلى غاية خروج آخر جندي اسباني من المنطقة في 1976/02/26.

وبعد ذلك أعلنت الجبهة قيام الجمهورية العربية الصحراوية الديمقراطية اصرار منها على إنشاء دعائم الدولة الصحراوية تجنبا لترك أي فراغ قانوني بعد خروج المستعمر الاسباني.

اسبانيا لم تستوفي شروط الأمم المتحدة القاضية الاستعمار فقبل خروجها عقدت اتفاقية مدريد الثلاثية بين المغرب واسبانيا وموريتايا القاضية بتقسيم الصحراء بين المغرب وموريتانيا.

مما أدى بالصحراويين بقيادة جبهة البوليساريو لدفاع عن المنطقة ورد العدوان المغربي الموريتاني.

بعد عامين من الحرب خرجت موريتانيا من الجزء الذي كانت تحتله في 1969/08/15 على اتفاقية سلام مع جبهة البوليساريو.[1]

---

[1] عبد الرحمان الخالدي، تطورات في ملف الصحراء الغربية، مجلة السياسة الدولية،العدد18، 2004.

www.elhareka.com/kutub/sharaalmqgribiah.dac

السياسات المغربية والجزائرية تجاه الصحراء الغربية:

السياسة المغربية تجاه الصحراء الغربية:

الهدف الأساسي للسياسة المغربية هو الحفاظ على الوضع القائم الذي أفرزته اتفاقية مدريد الثلاثية في 14 نوفمبر 1975؛ هو الوضع الذي كان أساس نتيجة مباشرة لسلسلة من التنازلات قدمتها المملكة المغربية تجسيدا لمبدأ مغربية الصحراء لذلك ستنتهجو المغرب استخدام مختلف الوسائل وعلى جميع المستويات لمواجهة متطلبات الحفاظ على هذه القيمة المكتسبة.

بعد ضمان الاعتراف الاسباني بالسيادة المغربية على الإقليم الصحراوي مقابل التوقيع على اتفاقية مدريد وضمان لمصالح الإستراتيجية الاسبانية في المنطقة.

واتفاقيةبينها وبين موريتانيا وفي يوم 14 افريل 1976م على تقسيم الصحراء الغربية بين البلدين والذي نص على أن ثلثي الإقليم الصحراوي سيكون من نصيب المغرب والثلث الباقي من نصيب موريتانيا لجأت المملكة المغربية ضم أهم المناطق الإستراتيجية لاقليم الصحراء الغربية حيث احتلت مدينة "سمارة" و"العيون" لتفرض بذلك سياسة الأمر الواقع التي عملت على تجسيدها اداريا ودعمها اقتصاديا وحمايتها عسكريا.

كما عملت المغرب على تسجيل الرسمي للإقليم بموجب مرسوم ملكي أصدره 6 أوت 1976 يضع الصحراء الغربية ضمن التقسيم الإداري المغربي كما أصدر مرسوم 14 أوت 1979 بضم إقليم وادي الذهب تحت الإدارة المغربية واعتبار المحافظ رقم 36 في المغرب وفي سنة 1985 اصدر الملك مرسوما يعدل التقسيم الإداري للملكة المؤخ في 2 ديسمبر 1959 وبموجبه تم ادماج الصحراء الغربية في المملكة وتقسيمها اداريا إلى اربعين اقليما. [1]

---

[1] خطاب المالك الحسن الثاني: انظر الخطاب كامل، بطرس غالي وآخرون، ملف الصحراء الغربية، المرجع نفسه، ص 220.

إن ضم الصحراء الغربية بالقوة وفرض الأمر الواقع باحتلال أهم المناطق الإستراتيجية في إقلـــيم وادماجها اداريا تحت السلطة المغربية رافقة تحقيق الجيش الصحراوي "" لنجاحات عسكرية كبيرة كانت اهمها كانت "" في جانفي 1979 داخل الحدود المغربية المعترف بها دوليا.[1]

الأمر الذي أدى إلى تبني سياسة عسكرية وامنية ومغربية تؤشر لأهمية المنطقة بالنسبة للمغـــرب، وتعكس الرغبة في احتواء عمليات الجيش الصحراوي تضاعف عدد افراد الجيش المغربي من 60 الـــف إلى 200 الف عسكري، كلف الخزينة المغربية عجز مالي سنة 1977 ما يقارب 7.7 مليار درهم

(1) Mohemed selah Tahir , **the western Sahara conflict and its repercussions on the Algerian-Moroccan relationship**, submitted for the degree of master in the department of politics, university of warwich, 1982, p32

السياسة الجزائرية تجاه قضية الصحراء الغربية :

من خلال ما سبق نجد أن السياسة المغربية تجاه الصحراء الغربية تهدف إلى الحفاظ على مكتسبات اتفاقية مدريد وبالتالي تكريس منطق الأمر الواقع وفرض وجهة نظر منفردة.

وهذا لا ينطبق مع الجزائر كطرف مهتم بالقضية ولهذا اتجهت جهود الجزائر إلى مناهضة سياسة الأمر الواقع من خلال العمل على:

- تفكيك الجبهة المغربية الموريتانية.
- الاعتماد على سياسة المحاور على المستوى المغاربي.
- دعم القضية الصحراوية على المستوى الإفريقي.

– جعلت الجزائر من قضية الصحراء الغربية محورا أساسيا في تحركاتها الدبلوماسية في إفريقيا حيث كان يتحكم في جهودها هدف مزدوج وهو جعل المنظمة الإفريقية تتبنى مبدأ حق تقرير مصير الشعب الصحراوي.[1]

– تحقيق الاعتراف لجبهة البولساريو داخل منظمة الوحدة الإفريقية وليتحقق هذا الهدف اتجهت السياسة الإفريقية للجزائر إلى استغلال حساسية الأفارقة لقضايا الاستعمار لحشد الدعم لصالح مبدأ تقرير المصير.

– تقييم علاقاتها الإفريقية استنادا إلى موقف الدول الإفريقية من قضية الصحراء كمعيار حاسم لتحديد طبيعة ونوعية علاقات الجزائر مع دول القارة.[2]

---

[1] بطرس بطرس غالي وآخرون، ملف الصحراءالغربية، مرجع سابق، ص 222.

[2] Sliman chikh, ,**l'Algérie porte de l'Afrique**, casbah édition , Alger, 1999, P67.

بقد تحركت الدبلوماسية الجزائرية في اتجاه تحقيق أهدافها منذ الدورة السادسة والعشرون بمجلس وزراء منظمة الوحدة الإفريقية بأديس بابا في فيفري 1976 أين طرح ملف ترشح جبهة البوليساريو من أجل الاعتراف بها كحركة تحررية.[1]

تواصل النشاط الجزائري الداعي لفتح ملف الصحراء الغربية بحق الشعب الصحراوي في تقرير مصيره مع القمة الثالثة عشر لمنظمة الوحدة الإفريقية (بجزر موريس) في جويلية 1976 والقمة الرابعة عشر بالغابون في جويلية 1977.

حيث أكدت الجزائر على ضرورة عقد قمة طارئة لمعالجة الملف الصحراوي في القامة الخامسة عشر بالخرطوم 22 جويلية 1978 قدمت الجزائر لائحة ممضية من طرف الدول التقدمية تؤكد الاعتراف البوليساريو وبالتالي تم تكوين لجنة مؤقتة مهمتها دراسة الملف وبالخصوص حق الشعب الصحراوي في تقرير المصير.[2]

توصلت هذه اللجنة إلى أربعة توصيات:

1- وقف إطلاق النار الفوري.

2- استفتاء الشعب الصحراوي لتحديد إذا كان يريد الاستقلال التام أم الحفاظ على الوضع القائم.

3- وأخيرا نستنتج من هذا العنصر أن قضية الصحراء الغربية بالنسبة للسياسة المغربية الجزائرية التي تقوم عليها مختلف الجهود الدبلوماسية التي تتحكم في طبيعة وتوعية علاقتهما الدولية الأمر الذي يعكس الطابع الاستراتيجي لهذه القضية التي جعلت أمامهما عثر لبناء تجربة تكاملية.

---

(1)- Abdelekhalaq Berramdane, **Op cit.P 64.**

(2)A.Bemandane, OP, Cit, P68.

ج/ خيار تقسيم للصحراء الغربية:

من بين الخيارات أو المقترحات كما يسميها كوفي عنان هو ذلك الذي يتعلق بالتقسيم أي اقتسام الكعكة بين الجزائر والمغرب حسب الادعاء المغربي والحقيقة أن اهتمام المملكة للجزائر لا أساس له من الصحة لأن التاريخ يكشف عن كذب هذه المهارات.

حيث لو كان صحيحا أن الجزائر تقف وراء تقسيم لكانت قبلت بذلك عند خروج الاسبان من الإقليم حيث كان بامكان الجزائر تن تتدخل عسكريا وترفض سياسة الأمر الواقع أي الحصول على النصيب من تركة الصحراء الغربية وأيضا أن تقبل في عام 1979 الفكرة عندما اقترحت عليها من طرف مملكة الحسن الثاني فكيف والحال وقد تغير أن تقبل عندما اقترحت هذا الاجراء الذي يعتبر مغاير إلى المبادئ التي تركز عليها السياسة الخارجية للجزائر وبالمقابل وحسب خبراء العلاقات الدولية فان روح التوسعية للنظام المغربي منذ أيام علال الفاسي وخريطة المغرب الكبير، وهي التي تجعل فكرة التقسيم مغرربية مع تنفيذ: بحيث سبق لصديقنا الملك الحسن الثاني أن تفاوض في عام 1974م مع اسبانيا في عام 1979 مع موريتانيا وعليه فان حلم التقسيم تبخر بل اندثر كلية من قاموس التسوية لهذا الملف.[1]

---

[1] إسماعيل معراف: الصحراء الغربية في الأمم المتحدة .....وحديث عن شرعية الدولية،مرجع سابق ص246.

دور المجتمع الدولي في محاولة فض النزاع:

في نهاية عقد الثمانينات، تقدم الأمين العام السيد خافيير ديكويلار باشتراك مـع منظمـة الوحـدة الإفريقية بمقترحات لتسوية سلمية لمشكلة الصحراء إلى الطرفين، وتقوم هذه المقترحات على أساس تنظيم استفتاء لتقرير مصير الإقليم في اتجاه خيارين: الاندماج مع المغرب أو الاستقلال عنه، وقد قبل الطرفان من حيث المبدأ بهذه الخطة في 1988/08/30.

على ضوء ذلك تم تعيين ممثل خاص للأمين العام الأممي قام بوضع خطة تفصيلية لتنظيم الاستفتاء وأصدر مجلس الأمن في 1991/04/19 القرار الأممي 69 بإنشاء بعثة أمميـة فـي الإقلـيم سـميت بالمينورسو تقوم بالإعداد والإشراف عل مشروع الاستفتاء على أساس أن يبدأ سريان وقف إطلاق النار في 6 سبتمبر 1991، وقد هدف هدا المشروع الأممي إلى الوصول لحل عادل ونهائي لمسألة الصحراء الغربية تمكن سكان الإقليم من ممارسة حق تقرير المصير والاختيار دون أية قيود عسكرية أو إدارية بين الاستقلال أو الاندماج مع المغرب، وجاء تبلور هذا المشروع افرازا لسلسلة تطورات نوعية في المنطقة' ، وتوازى ذلك مع عودة العلاقات الدبلوماسية المغربية الجزائرية بعد قطيعة دامت 14 سنة وذلك علـى إثر لقاء 1988/06/10 بين الملك الراحل الحسن الثاني والرئيس الجزائري السابق الشاذلي بن جديـد وهذا التقارب أشر لتراخي قبضة المؤسسة العسكرية الجزائرية في توجيه السياسة الخارجية للجزائر من جهة أولى، كما ساعد على دعم عملية التفاهم على تسوية نزاع الصحراء الغربية عبر إجـراء اسـتفتاء بإشراف أممي وهي خطة جرى التفاوض عليها طيلة 1988-1990 من جهة ثانيـة، وفشـل سياسـات المحاور.[1]

الثنائية وخصوصا بعد التجربة المرة لمحور المغرب-ليبيا في مقابل محـور الجزائـر-تـونس-موريتانيا والتي أدت لإضعاف كافة الأطراف من جهة ثالثة، وهي تطورات ارتبطت بتراجع حدة الضغط الأجنبي على المنطقة والناجم عن تقلص حدة التقاطب الدولي بين المعسكرين الشرقي والغربـي بسـبب

---

[1] تقرير الأمين العام للمؤرخين في يوم 1991/04/19.

بداية تفكك المعسكر الشرقي دون إغفال البروز المتصاعد للتقاطب الفرنسي–الأمريكي؛ وكذا تبلور تحدي التكتل الأوروبي في مواجهة دول الشمال الإفريقي.

وانضاف لذلك الموقف السلبي للجزائر إزاء تقرير لمجلس الأمن حول قضية الصحراء في خريف 1995، وهو ما اتخذه المغرب مبررا لتوجيه رسالة رسمية للجزائر بصفتها تتحمل الرئاسة الدورية للاتحاد وذلك في 20 دجنبر 1995 يدعو فيها إلى إيقاف نشاطات ومؤسسات الاتحاد مؤقتا .[1]

شهدت العلاقات المغربية الجزائرية انحدارا رهيبا في أواخر شباط/ فبراير المنصرم، وذلك بعد تقديم الأمين العام كوفي عنان لتقريره حول وضعية عملية التسوية الأممية بالصحراء الغربية والخيارات المستقبلية لها .[2]

1- خيار إجراء الاستفتاء.[3]

2- خيار منح حكم ذاتي في إطار السيادة المغربية.[4]

3- خيار تقسيم الصحراء بين البوليزاريو والمغرب.[5]

---

(1) علي الشامي، مرجع سابق، ص 10، ص 335.

(2) علي الشامي، مرجع سابق، ص 214، ص216.

(3) الأعرج عبد القادر، السياسة المغاربية في المحيط المغاربي 1956–1994، رسالة لنيل الدراسات العليا، ص ص 6، 7، كلية الحقوق الرباط.

(4) Hassan Ouazzani, **l'organisation administrative des provinces saharienne**,in ouvrage collectif :édification d'un état moderne,le Maroc de Hassan11,Paris,AlbinMichel,1986,p14.

(5) الشامي علي، مرجع سابق، ص ص 222، 223.

4- خيار سحب بعثة المينورسو من الصحراء، وانكشف في مداولات مجلس الأمن أن المغرب هـــي صاحبة اقتراح التقسيم، لينفجر صدام مغربي-جزائري حيث أعلن الجزائـــر أن هـــذا الموقـــف يكشـــف الأطماع التوسعية للمغرب ر ونزعاتها الهيمنة في المنطقة فكما يبطل دعاوى "حق تقرير المصير" التـــي كانت ترتكز عليها.[1]

[1] التقرير الاستراتيجي للمغرب، انجاز مركز الدراسات والأبحاث في العلوم الاجتماعية، الرباط، سنة 1997، ص 139.

جهود منظمة الاتحاد الإفريقي:

أخذت منظمة الوحدة الإفريقية تبحث إمكانية إيجاد تسوية لهذا النزاع الذي بات يهدد سنة 1976 استقرار الجزء الشمالي الغربي للقارة السمراء، وكعادتها في جميع المنازعات الإفريقية لم تعمد المنظمة إلى الوسائل القانونية لتصفية الخلاف من خلال الوساطة والتوفيق والتحكيم التي تنص عليها المادة 19 من ميثاقها، بل فضلت عوض ذلك اعتماد الأساليب السياسية والدبلوماسية الخاصة للبحث عن صيغ توافقية بين أطراف النزاع، وكانت هذه الأساليب تتمثل في محاولة التماس الحلول عن طريق مؤتمرات رؤساء الدول والحكومات وعبر بعض موظفيها وتجسد ذلك في تشكيل لجان للحكماء ولجان للمتابعة.

لكن بدأت ملامح عجز المنظمة برز بشكل سريع بعد فشل الدول الإفريقية في عقد مؤتمر استثنائي لبحث الوضع في إقليم الصحراء وفقا للقرار الذي اتخذه المسؤولون الأفارقة خلال قمة موريس التي عقدت في يوليوز 1976 بعد محاولات لعقد مؤتمر استثنائي باءت بالفشل، جرى التئام قمة افريقية في النهاية بالعاصمة السودانية الخرطوم في يوليوز 1978، تقرر خلالها إنشاء لجنة للحكماء لمتابعة تطور قضية الصحراء، ومن أجل النظر في الإجراءات الشكلية المرتبطة بتطبيق الاستفتاء الذي قبلت به الأطراف أنشئت لجنة للمتابعة من أجل هذا الغرض، بعد ذلك أصدر مؤتمر نيروبي 1981 قرار بقضي بانعقاد لجنة المتابعة قبل شهر أوت من نفس السنة للعمل مع أطراف النزاع على وضع التفاصيل بوقف إطلاق النار من اجل تنظيم الاستفتاء.

إلا أن جهود منظمة الوحدة الإفريقية ستتعرض للانهيار نتيجة تراجع المنظمة عن حيادها في التعامل مع القضية حسب الموقف المغربي، وذلك على إثر استدعاء الأمين العام للمنظمة .[1] آدم كودجو (لجبهة البوليساريو) لحضور إحدى اجتماعات مجلس وزراء المنظمة في أديس بابا بتاريخ 23 فبراير 1982 بصفتها عضوا في المنظمة، وانعكس ذلك في على كل أعضاء المنظمة الذين انقسموا إلى أطراف

[1] التقرير الاستراتيجي للمغرب، انجاز مركز الدراسات والأبحاث في العلوم الاجتماعية، الرباط، سنة 1997، ص 139.

مؤيدة وأخرى معارضة للمبادرة التي أقدم عليها الأمين العام، وانسحبت 19 دولة افريقية من اجتماع أديس بابا.

وأعلن المغرب انسحابه من المنظمة والتخلي عن التزاماته تجاهها وهكذا فشلت منظمة الوحدة الإفريقية في تسوية إحدى أعقد وأخطر القضايا الخلافية الإقليمية بالقارة السمراء.

مساعي للأمم المتحدة:

بعد فشل منظمة الوحدة الإفريقية في التعامل مع هذه القضية، أحيل هذا النزاع مرة أخرى على أنظار الأمم المتحدة، ولكن هذه المرة ليس لتصفية الاستعمار، بل كخلاف إقليمي وحدودي تتنازع فيه أطراف عربية افريقية وذلك في سنة 1985، وتميزت هذه المرحلة من تعامل الأمم المتحدة وأجهزتها مع قضية الصحراء بتكثيف ادوار موظفيها الدوليين خصوصا الأمين العام للمنظمة بالإضافة إلى جهاز مجلس الأمن قصد التوصل إلى حل سياسي للأزمة، وقد انطلقت تحركات المنظمة الأممية في هذا الاتجاه من مخطط السلام الذي سبق لمنظمة الوحدة الإفريقية أن وضعته وشرعت في تنفيذه قبل أن يتوقف بسبب انسحاب المغرب من المنظمة الإفريقية.

ورغم أن المغرب انسحب من منظمة الوحدة الإفريقية قد وافق على إشراك هذه الأخيرة في التعاون مع الأمم المتحدة في عملية التسوية المقترحة بشأن هذا النزاع، بأخذ قرارات لجنة المتابعة الإفريقية وتجربة الأمم المتحدة في هذا المجال بعين الاعتبار قيام الأمين الأممي بالتعاون مع رئيس منظمة الوحدة الإفريقية بإجراء الاستشارات الضرورية مع الأطراف المعنية لإنجاح العملية الاستفتائية، واتخاذ كافة الإجراءات الملائمة لغرض تنظيم الاستفتاء وتأكيدا على الإشراك العملي للجانب الإفريقي في هذه العملية، قام الأمين العام للأمم المتحدة بتكوين لجنة تقنية من الموظفين الدوليين التابعين له تضم 19 خبيرا برئاسة عبد الرحيم فرح من الصومال وعيسى ديالو من غينيا،وذلك للسهر[1] على جمع المعلومات المتعلقة

---

[1] صلاح يحي الشاعري، تسوية النزاعات الدولية سلميا، مكتبة مدبولي، القاهرة، الطبعة الاولى 2006، ص63.

بالأوضاع في الصحراء الغربية وبحث الإجراءات التقنية لتنظيم الاستفتاء، وفي هذا الإطار قامت اللجنة التقنية بزيارة المنطقة المتنازع عليها خلال شهر نوفمبر 1987.

وتواصلت جهود الموظف الدولي لحل نزاع الصحراء متمثلة في مساعي الأمين العام للأمم المتحدة، وعرف هذا النزاع تطورا مهما عندما أعد الأمين العام خطة سلام عرضها على المتنازعين في 11 أوت1988، وتضمنت تعيين موظفا دوليا بصفة ممثل خاص للأمم المتحدة يتكلف بمهمة إعداد وتنظيم الاستفتاء، وتعيين فريق يتكون من وحدات مدنية وعسكرية وأمنية لمساعدة الممثل الخاص ألأممي وإعداد لوائح بأسماء الأشخاص الصحراويين المؤهلين للمشاركة في الاستفتاء بمساعدة خبراء أمميين.

ولتجاوز العجز في هذه القضية والعراقيل التي تعترضها، عمدت الأمم المتحدة عن طريق مجلس الأمن إلى صياغة خيارات أخرى للدور الذي يمكن أن تلعبه والمتمثل في وظيفة حل هذا الصراع في حال عدم تقدم مخطط السلام الذي وضعته وتشمل هذه الخيارات على إمكانية انسحاب الأمم المتحدة من الجهود المبذولة لتسوية هذا الصراع، غير أن المنظمة أعطت مهلة قبل تطبيق هذه الخيارات تنتهي عند مطلع سنة 1996.

لكن في 20 ديسمبر 1991، استقال الموظف الدولي السويسري جوهانس مانس والممثل للأمين العام للأمم المتحدة آنذاك البيروفي خافيير بيريزي دي كويلار.

والى حدود سنة 1992 كانت صورة الأوضاع في المنطقة قائمة وعلى اليقنة عندها تقدم اسمى موظف دولي آنذاك الأمين العام للأمم المتحدة المصري بطرس بطرس غالي بثلاث خيارات لمجلس الأمن لحل الأزمة في الصحراء، وتمثل الخيار الثاني بالتحديد في التنفيذ الفوري لخطة التسوية على أساس التعليمات الواردة في تقرير الأمين العام السابق "بيزي دي كويلار"، وذهب الدكتور غالي إلى أن التنفيذ يتعين أن يمضي قدما، وكان تقرير الأمين[1] العام مفاده إصرار الأمم المتحدة على هذا حل النزاع

---

(1) مونيه رحيم، نزاع الصحراء في اطار السياسة الخارجية الأمريكية، المطبعة السريعة، القنيطرة، الطبعة الأولى، 2010، ص 54.

الذي استعصى على التسوية، في هذه الأثناء أشارت الأطراف إلى استعدادها التام للتعاون مع الأمم المتحدة وموظفيها الدوليين، وأصدر بعد ذلك مجلس الأمن القرار رقم 809، دعى فيه الأمين العام للأمم المتحدة لتكثيف جهوده لتسوية المسائل الخلافية بمعايير بالتصويت في الاستفتاء وأن يرفع إلى المجلس تقرير بهذا الشأن يعدها الأمين العام بطرس غالي بتشكيل مجموعة من 10 موظفين لأعداد لاستفتاء مع تشكيل لجنة تتولى تسجيل الناخبين وإعداد بطاقات لهم حتى يتم إجراء الاستفتاء قبل نهاية العام مع تخصيص وحدة أمنية من 300 رجل من الأمم المتحدة لإجراء الاستفتاء اصطلح على تسميتها(المينورسو Minurso). [1]

وقد أوفد الأمين العام موظفا دوليا اعتبر مندوبا خاصا إلى كل من البوليساريو والجزائر والمغرب، وهو الباكستاني "زاد يعقوب خان" الذي أقر بعد محادثاته مع الأطراف باستمرار الخلاف، مما حدا بالأمين العام أن يقوم شخصيا بزيارة للمنطقة أسفرت عن بعض اللين في مواقف الأطراف بخصوص الخلافات حول إجراءات الاستفتاء، لكن عندما رفع الدكتور غالي التقرير إلى مجلس الأمن استبعد فيه إجراء الاستفتاء في الظروف الحالية. [2]

ومن أجل تحريك الملف ثانية، التقى موظف آخر هو ايريك جونسون الممثل الخاص المساعد للأمين العام للأمم المتحدة المكلف بمسألة الصحراء ورئيس لجنة تحديد الهوية والأشخاص المدعوين للمشاركة في الاستفتاء مع وزير الداخلية والإعلام المغربي السابق إدريس البصري في 18 ماي 1994، بالعاهل المغربي الحسن الثاني في نفس الشهر، ثم زار الجزائر وأجرى مباحثات مع محمد صالح دمبري وزير الخارجية، وتم بعد ذلك رفع تقرير من قبل الأمين العام للأمم المتحدة إلى مجلس الأمن يصرح فيه بإمكانية إجراء استفتاء في أواخر 1994، إلا أن هذا الأمر أضحى مستحيلا بعد انتقاد المغرب اقتراحات الأمين العام الخاصة بتعيين المواقع التي تنحصر فيها قوات جبهة البوليساريو مع أسلحتها وذخائرها

---

[1] مونيه رحيم، نزاع الصحراء في اطار السياسة الخارجية الأمريكية، المرجع نفسه، ص 56.

ومعداتها العسكرية وعلى إشراك ممثلين منهم منظمة الوحدة الإفريقية في الاستفتاء التي تسبق للمغرب أن أعلن انسحابه منها، ولاحظ وجود الكثير من هذه المعدات فوق الأراضي الجزائرية إلا أن الرئيس التونسي زين العابدين بن علي بإعتباره آنذاك الرئيس الحالي للمنظمة الإفريقية، قام بتعيين مراقبين اثنين يمثلانه شخصيا وليس جهاز المنظمة الإداري أو أمانتها العامة.

ولم تيأس جهود الموظف الدولي لحل الصراع إذ في أواخر 1995، زارت المنطقة بعثة خاصة من الموظفين الدوليين التابعين لمجلس الأمن في محاولة للضغط على الأطراف، كل من المغرب والجزائر وموريتانيا وأقاليم الصحراء ومراكز تجمع البوليساريو في مخيمات "تندوف" جنوب غربي الجزائر، ودخل البرلمان الأوروبي أيضا على الخط في محاولة للضغط وقام بإرسال بعثة من موظفيه للاطلاع على الأوضاع ميدانيا، فيما هاجم المغرب البرلمان الأوروبي واتهمه بمحاولة الضغط عليه ولي ذراعه من اجل التوصل إلى اتفاق جديد للصيد البحري.

وفي أوائل عام 1996 عاد إلى نقطة النزاع إلى نقطة الصفر عندما انسحب ممثلوا البوليساريو من مراكز تحديد الهوية احتجاجا على تجاوزات في عملية تسجيل المشاركين في الاستفتاء، وتصاعد التوتر في المنطقة عقب مطالبة بوقف نشاطات اتحاد المغرب العربي لفترة مؤقتة[1].

أمام هذا الوضع الذي ينذر بحرب في شمال غرب إفريقيا، بدأ وزير الخارجية الأمريكي لشؤون الشرق الأوسط وشمال إفريقيا مساع عاجلة للسواطة بين المغرب، وأمام إصرار كل من الطرفين على التشبث بمواقفها، أعلن الزعيم الليبي العقيد القذافي في أواخر 1996، بدأ وساطة ليبية تونسية بين المغرب والجزائر من أجل إنقاذ المغرب العربي، في مطلع عام 2002 بدأت الأمم المتحدة مجهودات مكثفة لحل لنزاع، وأرسل الأمين العام للأمم المتحدة الأمريكي وليام لاسي سوينج كممثل عنه لزيارة المنطقة وإجراء مباحثات مع الأطراف، بعدها في فبراير 2002 قدم الموظف الدولي الجديد والمبعوث الخاص الأمريكي جيمس بيكر اقتراحا جديدا سمي بالحل الرابع، تمثل في تقسيم الأقاليم الصحراوية بين

---

[1] سهى رجب، نزاعات الحدود في العالم العربي، طبعة 2009، القاهرة، ص50.

المغرب والبوليساريو ورفض المغرب هذا الاقتراح ، وسارع المغرب لاتهام الجزائر بمحاولة السعي للحصول على منفذ بحري على الأطلسي بعدها قدم جمس بيكر خطة ثانية للحل في 2003 تقوم على إجراء استفتاء بعد خمس سنوات، تبناها مجلس الأمن ووصفها بالحل السياسي الأمثل، ووافقت عليها الجزائر والبوليساريو بينما رفضها المغرب، أعاد ترتيب علاقات بلاده مع المغرب على أساس استراتيجي، مما دفع جبهة البوليساريو إلى التهديد باستئناف كفاحها ونضالها المسلح، وقد سبق لجبهة البوليسلريو والجزائر أن رفضتها الموظفين الدوليين والمبعوثين الأميين الدبلوماسي البيروفي الفارودي سوتو والهولندي بيتر فان والسوم، في حين اعتبر وزير الخارجية الأمريكي السابق كولن الوساطة في هذا النزاع بنوع من الانتحار. (1)

في افريل 2008 أصدر مجلس الأمن القرار رقم 1754، دعا فيه الأطراف إلى أبدأ مفاوضات بدون شروط مسبقة و بحسن نية من اجل التوصل إلى حل سياسي دائم وعادل، وقد أدى هذا القرار إلى إلغاء زيارة الموظف الدولي والمبعوث الشخصي للأمين العام للأمم المتحدة إلى الصحراء السيد فان والسوم، وعقد المجلس اجتماعا آخر في 27 من ابريل من نفس السنة لبحث المبادرة المغربية التي تنص على منح الصحراء حكما ذاتيا موسعا في إطار السيادة المغربية، ويمنح الصحراويين حق تسيير شؤونهم بأنفسهم من خلال إقامة هيئات تشريعية وتنفيذية وقضائية، حسب ما ورد في مسودة المقترح المغربي مع احترام خصوصياتهم الثقافية والاجتماعية، لكنه يعتبر الصحراء جهة من جهات المغرب، وأن المغرب سيقبل بإجراء الاستفتاء الشعبي حول المقترح إذا قبلت الأطراف الأخرى المبادرة المغربية وأنه يتعهد بالتفاوض بحسن نية وروح بناءة، وقد أصدر المجلس بيانا وصف فيه الجهود المغربية بأنها متسمة بالجدية والمصداقية.

على اثر قرار مجلس الأمن ومجهودات الموظف الدولي انطلقت مفاوضات وهي سلسلة من غير الرسمية بين المملكة المغربية وجبهة بوليساريو وبمشاركة الجزائر وموريتانيا حول مصير إقليم الصحراء الذي تعتبره الرباط جزء لا يتجزأ من أراضيها تاريخيا وجغرافيا، كما تعتبره البوليساريو والجزائر دولة

---

(1) مونيه رحيم، نزاع الصحراء في اطار السياسة الخارجية الأمريكية، مرجع نفسه، ص 54.

القبائل الصحراوية ذات الإرث الثقافي المستنير، وستنتهي 9 جولات هذه المفاوضـــات إلـــى حـــدود 13 مارس 2012 جميعها بالفشل ووصفها المبعوث ألأممي فان السوم بالبعث، وبعد نهاية مهمة هذا الأخير، اصدر الأمين العام للأمم المتحدة تقريره رقم 200 بتاريخ 13 ابريل 2009، وعين موظفا دوليا آخر لحل هذا النزاع هو الدبلومسي الأمريكي كريستوفر روس مبعوثا شخصيا جديدا للعمل مـــع الأطـــراف ودول الجوار على أساس القرار 1813 والقرارات السابقة، مع الأخذ بعين الاعتبار التطورات الحاصلة من اجل التوصل إلى حل دائم وعادل ومقبول من الأطراف المعنية بقضية الصحراء لكن المغـــرب فـــي أواخـــر 2012 سحب ثقة من الموظف الدولي والمبعوث الشخصي للامين العام للأمم المتحدة كريســـتوفر روس، وسبق للمغرب أن تحفظ على تعيين كريستوفر روس، باعتباره سفير واشنطن السابق في الجزائر، قـــال المغرب بأنه أجرى تقنينا شاملا للتطورات الأخيرة تلخص في الانتاجات الثلاث التالية:

- الجمود في المفاوضات، بعد تسع جولات من المفاوضات غير الرسمية، في غياب أي أي أمل في التقدم.

- الانزلاقات غير المقبولة تم تحديدها في التقرير الأخير للأمين العام للأمم المتحدة، والتي تعتبـــر غير عادلة في حق المغرب.

- الممارسات والتصريحات والمبادرات التي يقوم بها المبعوث الشخصي وخط سيره غير المتوازن والمنحاز، خلافا للمهمة الموكلة إليه من قبل الأمين العام للأمم المتحدة عبر رسالة تعيينه المؤرخـــة فـــي يناير 2009، وتعارضا مع المعايير التي حددها مجلس الأمن للأمم المتحدة.

من جهته الأمين العام للأمم المتحدة بان كي مون أعلن بموظفه الدولي ومبعوثه الخاص، رغم تأكيد الحكومة المغربية بأنها لن تتراجع عن قرار سحب ثقتها من مبعوث، وصرح مصطفى الخلفـــي وزيـــر الاتصال الناطق الرسمي باسم الحكومة بأن "قرار أملاه واجب الدفاع والحفاظ على سيادته الوطنية علـــى أراضيه"[(1)]، وصرح رئيس الدبلوماسية المغربية سعد الدين العثماني أن الملك محمد السادس هو الذي أتخذ

---

(1) محمد رضوان، المنازعات الحدود في العالم العربي، مرجع سابق، ص 44.

قرار سحب الثقة من كريستوفر روس وأن مثل هذه القرارات تتخذ على مستوى رئيس الدولـــة، وفســـر تراجع المغرب عن قراره بأن مكالمة هاتفية بين الملك والأمين العام ألأممي والتي جاءت لتتوج مسار من المشاورات والتفاعلات، أعادة الأمور إلى نصابها وأكد خلالها السيد بان كي مون علـــى حيـــاد موظفـــه الدولي ومبعوثه ألأممي ونزاهته، ومؤخرا تم تعيين الميجر جنرال الصيني تشاو جين جمـــين كموظـــف دولي قائد لقوة (المينورسو) قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام والإعداد للاستفتاء، وذلك خلفا للموظف الدولي السابق سلفه الجنرال الدانماركي كورت موسجارد، ومقرها الرسمي بالعيون عاصمة الإقليم، كما عين بان كي مون الألماني الموظف الدولي وولفغانغ فايسبرود–فيبر، في يونيو 2012 ممثلا خاصا لبعثـــة الأمـــم المتحدة للاستفتاء في الصحراء.[1]

[1]حسين مجدوبي، لغة الصحراء الغربية، يومية القدس العربي، عدد 20 ماي 2012.

استنتاج

استنتاج:

من خلال دراستنا السابقة التي تعرضنا فيها إلى علاقة الجزائرية-مغربية 1963-1994 نجد أن:

المشكلة الحدودية بين الجزائر والمغرب، مصدر توتر بل كانت سببا كافيا في أن تشعل المغرب فتيل، الحرب ضد الجزائر في سنة 1963 هذه الحرب التي سميت برحب الرمال، والتي حيث راح ضحيتها الكثير من الجزائريين والمغاربة.

أما حصيلة مسألة الحدود حسمت في سنة ، 1972 من خلال اتفاقية رسم حدود التي وقع عليها ، الجانب الجزائري والمغربي.

كما لعب المجتمع الدولي له الدور الفعال في، حسم قضية الحدود الجزائرية المغربية.

أن المغرب جاءت مطالبها بمنطقة تندوف ، وحاسي البيضا ...الخ من اجل غنى المنطقة بالحديد وذلك لرفع اقتصادها وزيادة مساحتها.

أصبحت قضية الصحراء الغربية ، هي محور تخالفهما في علاقاتهما الدولية، وهو ما جعلها رقما مهما في معادلة الإستراتيجية للدولتين.

الدولتين من خلال قضية الصحراء الغربية وضعتا ، أولويات سياسية قطرية محضة تتحكم فيها رهانات إستراتيجية ذاتية لا تقبل الانحناء ولا التنازل وهذا ما يجعل من:

الهدف هو المحرك ، لسلوك الدولتين وليس المبدأ.

المبدأ لا يخدم قيمة ولكن يخدم إستراتيجية.

التمسك بقضية الصحراء الغربية ، ليس نتاج اعتبارات تاريخية أو قانونية ولكن انعكاس لقيمتها الإستراتيجية.

استنتاج:

وفي الأخير ان العلاقات الجزائرية المغربية وكل ما آلت إليه بسبب الثروات الاقتصادية والمواقــع الجغرافية وهو الذي اوقع البلدين في هذا الصراع، والاشكالية التي تبقى مرطوحة:

هل ستبقى العلاقة الجزائرية المغربية في حالة حرب باردة أم أنها ستتطور بسبب الصحراء الغربية ؟

وحين حل وهذا المشكل هل سينتهي الصراع.؟

إن هذه التساؤلات قد تكون مستقبلا مادة لبحث أكاديمي سيجب عنه الباحثون في مجال العلاقة بين الجزائر والمغرب

.وفي الأخر استطيع القول أن العلاقة بين الجزائر والمغرب قد نجحــت فـــي تخطـــي الخلافـــات للوصول إلى نتائج عكس ما حدث في حرب 1963.

فهرس المحتويات